المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

تخصص:النظم السياسية المقارنة

مذكرة حول:

إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية 2011-2016

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

بن القومي رضا

إشراف الأستاذ:

أحمد طالب أحمد

لجنة المناقشة:

أ.هناد محمد	**رئيسا**
أ.احمد طالب أحمد	**مشرفا ومقررا**
إ.بن بخيته وردة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية والتي يتضح بان التحول الديمقراطي اتخذ شكله الخاص في النظام الملكي المغربي وفقا للبنية الاجتماعية المغربية والطابع الديني للمجتمع المغربي، فمن خلال الحراك الشعبي والثورات العربية سارعت المملكة المغربية بقيادة محمد السادس إلى تغير النظرة للمطالب الشعبية والتوجه إلى تعديل دستور جديد يتوافق مع المطالب الشعبية الداخلية والمطالب الدولية وهذا وفق ما يتناسب مع مصالح المؤسسة الملكية وهو ما توج بتعديل دستوري سنة 2011 والذي ابرز شكل النموذج الديمقراطي التحديثي للمملكة المغربية و فتح المجال للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وحافظ على حقوق الإنسان والمواطنة وفسح المجال أمام حرية التعبير و الرأي و فقا لدستور المملكة المغربية.

وتوج هذا الدستور باستقرار سياسي واجتماعي في الفترة الممتدة من 2011الى 2016 إلا أن مساعي المؤسسة الملكية لعبت دورا هام في صنع هذا الاستقرار من خلال كل عمليات الإصلاح السياسي و الدستوري التي جرت خلال هذه الفترة ، حيث تعددت أشكال تدخل المؤسسة الملكية بين اتخاذ مبادرات استباقية قبل وقوع الأزمة،أو باتخاذ تدابير بعد حدوث الأزمة.

أن كل المبادرات الملكية والتي كانت تهدف من خلالها للوصول الى النموذج الديمقراطي التحديثي واجهت الديمقراطيۃ في المملكة المغربية إشكالات عديدة تجسدت في وقوف المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني والنقابات في الوصول إلى ديمقراطية حقيقية،من خلال تغلغل المؤسسة الملكية في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية للمواطن المغربي كما عملت المؤسسة الملكية على تأطير النخب السياسية داخل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات لتخفيض حدة التوتر و للقيام بهذا الدور والحفاظ على المؤسسة الملكية عملت دائما على التذكير بالبعد التاريخي و الديني لهذه المؤسسة الشريفة التي تعمل على حماية واستقرار امن المملكة المغربية ،وهو ما تتقبله البنية الاجتماعية للملكة المغربية وبرز هذا في عدم المطالبة بإسقاط الملك من سدة الحكم بل كانت المطالب اجتماعية أكثر منها سياسية وكانت مطالب تحث على معاقبة المسؤولين والمسيرين على إخفاقاتهم في إدارة الشأن العام المغربي .

و كانت المؤسسة الملكية تعمل على إضعاف منافسيها بكل الطرق التي تراها مناسبة لضمان استمرار الملك كحاكم ومالك وهذا الذي يتعارض مع نظم الحكم الديمقراطية خاصة النظام البرلماني الذي يكون فيه الملك يملك ولا يحكم غير انه لا يمكن اختزال قوة المؤسسة الملكية بفرض مبادرات الإصلاح السياسي التي تخدم بقائها

واستمرارها،اذ تحكم المؤسسة الملكية يعود بشكل كبير إلى ضعف النخب الحزبية وقرب هذه النخب من البلاط الملكي وانتهازية النخب وتوزيع المناصب التي يشرف الملك على التعين المباشر لها في المناصب الحساسة للمملكة .

أمام كل هذه الإشكالات التي تواجه التحول الديمقراطي ومشاكل عدم توازن القوى السياسية فلا غرابة أن يكون الإصلاح السياسي أحادي الاتجاه من أعلى،مما يجعله إصلاحا جزئيا وانتقائيا يمكن اعتباره مجرد توفيرا للواجهة الديمقراطية ، وتكيفا مع تحولات المجتمع المغربي، واندماج في النظام الدولي وليس مبادرات تؤسس لتحول ديمقراطي حقيقي.

Résumé de l'étude

Cette étude aborde le problème de la transformation démocratique dans le Royaume du Maroc. Ce qui est évident que la transformation démocratique a pris sa forme dans le régime royale marocain selon la structure sociale marocaine et le caractère religieux de la communauté marocaine. Par le mouvement populaire et les révolutions arabes le Royaume du Maroc, dirigé par Mohammed VI accélère de changer la perception des revendications populaires et la tendance à modifier la nouvelle constitution en conformité avec les exigences populaires internes et les exigences internationales cela comme avec les intérêts de l'Institution royale, qui a abouti à un amendement constitutionnel en 2011 qui est la forme la plus importante du modèle démocratique moderniste pour le Royaume du Maroc et ouvrir la voie à la participation politique et le multipartisme et de maintenu les droits de l'homme et de la citoyenneté et de permettre la liberté d'expression et d'opinion, et conformément à la Constitution du Royaume du Maroc.

Cela a abouti à la constitution de la stabilité politique et sociale dans la période 2011-2016, mais les efforts de la Royaume ont joué un rôle important dans la prise de cette stabilité à travers toutes les réformes politiques et constitutionnelles, qui ont eu lieu au cours de cette période, où il y avait de nombreuses formes d'intervention des institutions du royaume entre prendre des initiatives proactives avant la crise, ou de prendre des mesures après la crise.

Que toutes les initiatives du royaume, qui ont été conçus par lequel pour atteindre le modèle démocratique moderniste la démocratie face dans le Royaume du Maroc pour de nombreux problèmes incarné dans le stationnement Institution royale, les partis politiques, les organisations de la société civile et les syndicats pour parvenir à une véritable démocratie, à travers la pénétration de l'Institution royale dans tous les aspects de la vie politique et sociale citoyen marocain comme l'institution royale a travaillé sur l'encadrement des élites politiques au sein des partis politiques, la société civile et les syndicats pour réduire la tension et à faire ce rôle et maintenir l'institution royale a toujours travaillé sur la dimension historique et religieuse de cette noble institution qui travaille à protéger et stabiliser la sécurité du Royaume du Maroc, qui embrassent la structure sociale du Royaume du Maroc qui sont ressortis pas la prétention de laisser tomber le roi du pouvoir, mais étaient des exigences plus sociales, y compris les exigences politiques et ont été sont invités à punir les fonctionnaires et les responsables de leurs échecs dans la gestion des affaires publiques marocaines.

Et l'Institution royale travaille à affaiblir ses concurrents par toutes les façons qu'il juge appropriées pour assurer la poursuite du roi en tant que gouverneur et le propriétaire, ce qui est contraire aux systèmes de gouvernance, en particulier le système parlementaire dans lequel le roi a la démocratie ne se juge pas, mais il ne peut pas être réduite au pouvoir royal Institution d'imposer des initiatives de réformes politiques qui

servent a sa survie et sa continuation, comme l'institution royale est en grande partie en raison de la faiblesse des élites des partis contrôlent et près de l'élite de la cour royale et l'opportunisme des élites et la répartition des postes, qui supervise le roi pour diriger sa nomination et des postes sensibles dans le Royaume.

Devant tous ces problèmes face à la transition démocratique et les problèmes de manque d'équilibre politique du pouvoir est pas surprenant que la réforme politique sera à sens unique à partir du haut, ce qui en fait une réforme partielle et sélective peut être considéré simplement pour sauver l'interface de la démocratie, et adaptée à la transformation de la société marocaine, et l'intégration dans le système international et non initiatives établies pour la transformation démocratique véritable.

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين توجها ملحوظا نحو الديمقراطية خاصة في دول العالم الثالث؛ في هذه الفترة تزايدت حالات الانتقال من النظم السلطوية إلى نظم أكثر ديمقراطية حيث تحولت أكثر من ثلاثين دولة من السلطوية إلى الديمقراطية – على الأقل من الناحية الرسمية الدستورية– في إطار ما أسماه الأستاذ صامويل هنتنغتون الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين، فبعد نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي على خصمه المعسكر الشرقي رأى البعض أن الديمقراطية أصبحت البديل الشرعي الوحيد المتاح للنظام التسلطي أيا كان نوعه، وبلغ التفاؤل بمنظر مثل فرانسيس فوكوياما حد القول بـ « نهاية التاريخ » والتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وسيادتها العالم باعتبارها أرقى مراحل تطور الإنسانية. فحتى الحكام في الأنظمة السلطوية أصبحوا يؤمنون بإضفاء مسحة من الديمقراطية وأصبحت تشكل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة لشرعية أنظمتهم خاصة بعد تراجع الشرعيات التقليدية (الدينية، الثورية...).

وعلى أثر هذه التحولات التي حدثت في أماكن كثيرة من العالم وفي ظروف مختلفة، صدرت الكثير من الدراسات حاولت التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وشكلت تحديا أمام دارسي السياسات المقارنة والعلوم الاجتماعية، حيث ركز البعض على أسباب وخلفيات التحول إلى الديمقراطية، بينما اهتم البعض الأخر بتحديد طبيعة القوى السياسية التي لعبت دورا في عملية التحول الديمقراطي في حين بحثت أخرى بكيفية تخطي المشاكل التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديمقراطي والاهتمام بالطرق والآليات التي تحقق التماسك والرسوخ الديمقراطي.

ولتوضيح الصورة أكثر، يمكن القول أن التحول الديمقراطي يطرح ثلاثة أسئلة: الانتقال من أين؟ وإلى أين؟ ثم كيف؟ والسؤال الثالث هو الأهم لأنه مرتبط بإجراءات هذا التحول وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه. وعلى غرار كثير من دول العالم الثالث شهد المغرب، عددا من الخطوات نحو مزيد من الديمقراطية، ورغم اتفاق العديد من الملاحظين (مثل الفاعلين المدنيين والسياسيين)، على حقيقة التقدم البارز الذي شهده المغرب في مجال الحقوق والحريات وخاصة ما ورد في دستور 2011، إلا أنهم لا يخفون حيرتهم وارتباكهم فيما يخص طبيعة المسلسل السياسي الجاري في المملكة المغربية.

ولمساءلتهم حول اتجاه التطور العام للنظام السياسي في المملكة المغربية فأغلبهم يتردد في استعمال تعبير« التحول الديمقراطي » ويفضل بالأحرى الحديث عن السماح بقدر من الليبرالية السوسيو سياسية بل بالنسبة للبعض « انفتاح سياسي متحكم فيه » وبالفعل، فمسالة تقييم المسلسل السياسي الجاري تدخل في إطار العناصر المطروحة من طرف النقاش المجتمعي الواسع الذي تعرفه المملكة المغربية.

وقد ساهمت واقعتان سياسيتان في تصعيد وتيرة هذا النقاش وفي توسيعه ليشمل العديد من الأسئلة والواقعتان هما: وصول حكومة تناوب ترأسها عبد الرحمان اليوسفي، معارض قديم لنظام الراحل الحسن الثاني وزعيم حزب

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى السلطة حدث يعلن عن بداية ما يصطلح عليه ب: التناوب التوافقي، والواقعة الثانية هي وصول الملك الشاب محمد السادس إلى العرش وبداية ما يسمى بالعهد الجديد.

ومن خلال هذين الحادثتين ومع إقرار دستور 2011 الذي كرس الحقوق والحريات تولد عن ذلك وما يزال يتولد حماس وآمال في التغيير ولكن التساؤل الذي يدور في الأذهان يتعلق بمدى التحول الديمقراطي في المغرب والإشكاليات التي تواجه هذا التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ومدى مواجهة الحراك الشعبي بعد الربيع العربي الذي مس معظم الدول العربية وأدى إلى تداعيات خطيرة مزالت تعاني منها دول عربية إلى يومنا هذا.

إشكالية الدراسة:

إن إشكالية التحول الديمقراطي مسالة سياسية–اجتماعية بامتياز، تتمظهر في المملكة المغربية على مستوى المؤسسة الملكية و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، ولقد قبل المجتمع السياسي والمدني بمبادرات الإصلاح السياسي التي تتماشي مع معايير الدولة الحديثة ، و أمنت المملكة المغربية بهذه الصيرورة والسير على خطى الدول الديمقراطية إلا أن هذا التحول الديمقراطي يواجه تحديات على المستوى المؤسسة الملكية .

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي :

– ما طبيعة الأدوار السياسية التي تقوم بها المؤسسة الملكية المغربية في سبيل تحقيق التحول الديمقراطي في المغرب؟

وفي سياق هذه **الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية**:

– هل يمكن اعتبار المؤسسة الملكية عائقا أمام تحقيق تحول ديمقراطي في المغرب؟
– هل يمكن القول أن التعددية الحزبية في المملكة المغربية يمكن اعتبارها عائق في التحول الديمقراطي؟
– الى يمكن اعتبار الدساتير المغربية إشكالية حقيقية في وجه التحول الديمقراطي ؟

فرضيات البحث:

– كلما تحددت الأدوار السياسية تبنى المؤسسة الحاكمة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى تحقق التحول الديمقراطي.
– شكلت الثقافة السياسية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي عائقا كبيرا أمام الانتقال من عملية الانفتاح السياسي المحدود إلى التحول نحو نظام ملكية دستورية.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث أملته مجموعة من الدوافع الموضوعية.

–من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية ترسخت في ذهني قناعة البحث في قضية التحول الديمقراطي وأسباب عدم الوصول إلى النموذج الأوربي في الحكم خاصة على مستوى العالم العربي التي أعتبرها ضرورة جوهرية، بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا، ففي عام 1975 كانت الدول العربية تشكل نسبة 11% من الدول الغير ديمقراطية في العالم، أما في عام 2005 وباستخدام نفس

المؤشرات فإنها تمثل حوالي 35 % مما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة مما جعل البعض يتحدث عن عجز في الديمقراطيات العربية او بمعنى أخر فشل الديمقراطية في الوطن العربي.

– تنامي حركات الاحتجاج والمطالبة بتغير الأنظمة السياسية بعد ما يسمى بالربيع العربي.

– تشكل المملكة المغربية الاستثناء،من حيث المسارعة إلى إصدار جملة إصلاحات سباقة لإدارة الأزمات المترتبة على ما يسمى بالربيع العربي.

– السعي إلى الاقتراب المنهجي بفهم الظاهرة السياسية من خلال مفهوم التحول الديمقراطي و الذي يعتبر المملكة المغربية أرضية ملائمة لاستقراء تطوره ونمط تفاعله.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي تحتل مكانة هامة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، حيث اختلفت وتعددت فيه وجهات النظر خاصة عندما نخص بالذكر بلدان العالم الثالث التي اشتملتها الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.

على الرغم من توافر كم معتبر من الدراسات حول التحول الديمقراطي والاهتمام الكثير من الأدبيات المعاصرة في محاولة التعرف على مآل ديمقراطيات دول العالم الثالث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم تحظ بالقدر الكافي من اهتمام الباحثين الأمر الذي يستلزم توجيه النظر إلى موضوعات كعوائق التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ؛ فالديمقراطية كما يقول صموئيل هنتنغتون لن تنتشر إلا بالقدر الذي يريده أولئك الذين بيدهم السلطة، ويعد المغرب في هذا الصدد نموذجا لتجربة في التحول الديمقراطي في العالم العربي ومن الأمثلة الجديرة بالدراسة في ظل الجدل الدائر حول العالمية والخصوصية، هذه الأخيرة التي تتميز بها تجربة المغرب في التحول الديمقراطي خاصة بطول أمدها بكل عثراتها وانجازاتها، مقارنة بغيرها من التجارب العربية وخصوصية تتعلق بطبيعة وبنية النظام السياسي المغربي حيث تتعايش الديمقراطية مع ملكية وراثية، ومع تعددية حزبية، وأضف إلى ذلك وصول المعارضة إلى رئاسة الحكومة سنة 1998 حيث ترأسها زعيم أكبر حزب معارضة يساري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبعدها انتقال الملك إلى محمد السادس وبداية عهد جديد خلق أمال كبيرة في استكمال عملية الإصلاحات السياسية التي بدأها والده الملك الراحل الحسن الثاني. وإجراء تعديلات دستورية تتماشي مع الظروف البيئة

وأهمية موضوع إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغرب هو أن معظم الدراسات اهتمت بدراسة نماذج أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وتعاملت بحذر مع النماذج العربية حتى راج في كثير من الأدبيات بما يعرف

بالاستثناء العربي في التحول الديمقراطي والعجز الديمقراطي العربي فجاءت هذه الدراسة لمحاولة الإضاءة على تجربة المملكة المغربية في دراسة إشكالية التحول الديمقراطي والاستفادة من ايجابياتها وأخذ العبر من عثراتها.

الإطار الرماني

بالنسبة للإطار الزماني للدراسة سيتم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 بحيث تعتبر هذه الفترة سامحة لعملية رصد مختلف فعاليات الحراك السياسي في المغرب ففي سنة 1996 أقدمت السلطة الحاكمة في المغرب على تعديل دستوري، الذي أدخل إصلاحا جزئيا وإن كان ملموسا في بنية النظام السياسي المغربي، في محاولة جديدة منها لإقناع المعارضة بالمشاركة في الحكومة، وهذا ما تحقق في حكومة التناوب التوافقي سنة 1998 بتولي شخصية من المعارضة رئاسة الحكومة، فهذا الحدث يعتبر بداية حدوث تغيير ولو كان جزئيا ، كذلك هناك حدث آخر في هذهالفترة وهو تولي الملك محمد السادس العرش سنة 1999 بعد وفاة الملك الراحل الحسن الثاني، مما يطرح عدة تساؤلات منها :كيف سيتعامل الملك الجديد مع إشكالية التحول الديمقراطي؟ ضف إلى ذلك إعلان الملك محمد السادس في التاسع من مارس/آذار 2011 في خطاب لم تتوقعه الطبقة السياسية المغربية إجراء "تعديل دستوري شامل جاء لتكريس الحقوق والحريات، وتعزيز السلطة التنفيذية، وتوسع مجال إعمال القانون، وحماية استقلال القضاء وكان هذا من اجل درء خطر الربيع العربي وآثاره التي كانت على وشك أن تطال المغرب بعد تنظيم مظاهرات شعبية في إطار حركة العشرين من فبراير/ شباط التي تطالب بحريات أكبر وبتأسيس نظام ملكي برلماني يمنح سلطات أقوى للحكومة وللبرلمان مما يحد من السلطات الشاسعة للملك

الإطار المكاني :

أما بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تشمل المملكة المغربية دولة من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا وعضو في اتحاد المغرب العربي.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات والأبحاث عدد من الصعوبات منها:

- عدم توفر المراجع المتخصصة لموضوع الدراسة محل البحث فاغلب الآراء التي قيلت في الموضوع قد وردت بين ثنايا المؤلفات ومواقع الانترنت ولا توجد دراسات مستقلة بالموضوع.
- عدم توفر البيانات والمعلومات خاصة الحديثة منها وان توفرت فهناك صعوبة الحصول عليها.
- عدم توفر كتابات ومؤلفات متخصصة في موضوع الدراسة.
- صعوبة تقنية تتعلق باتساع موضوع البحث و تعدد الفروع التي يتناولها مثل الإطار القانوني والمؤسساتي.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله هي التي تحدد على الطالب أن يتبع منهج دون آخر، لذلك سنعتمد على صيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها:

-1 المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي، بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الأحداث عبر الزمن، ويركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية[1]

من خلال هذا المنهج سنحاول أن نرصد تاريخ الظاهرة ونتتبع مسار التحول الديمقراطي وإشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ومراحل التي مرت بها المملكة .

-2 المنهج الوصفي:

إنه من الأهمية أن تتوافر لدى أي باحث وصف دقيق لما يقوم بدراسته من ظواهر قبل أن يمضي في خطوات واضحة لحل المشكلات التي اقتضت دراسة هذه الظواهر، ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، لذلك كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة، بالإضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج . الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة[2]

فالمنهج الوصفي يعتمد على وصف الظاهرة بمختلف جوانبها وسنعتمد في دراستنا على هذا المنهج في تحليل الواقع السياسي في المملكة المغربية.

-2 منهج دراسة حالة:

يتميز منهج دراسة الحالة أنه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة،وبكلمة أخرى فإن الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها،يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها،ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها،ثم نتوصل الى نتيجة واضحة بشأنها[3]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2004،ص37

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002،ص87.

[3] عمار بوحوش،دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985،ص30-31

الإقترابات:

وظفت الدراسة مجموعة من الإقترابات منها:

الاقتراب المؤسسي: يؤكد هذا الاقتراب على المؤسسات وهي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي كما يعرفها هنتغتون(هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد والمؤسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية وبقصد بالمؤسسة السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إقتراب النّخبة: يركز هذا الإقتراب على النّخب الفاعلة في المجتمع والتي تقوم بصنع القرارات السياسية النّافذة في المجتمع، فالصفوة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي ، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام.

إقتراب الجماعة: يركز هذا الإقتراب على الجماعات التي تؤثر في الحياة السياسية والتي بدورها تؤثر على النّظام السياسي على غرار الفواعل الغير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والتي تدافع من أجل الإعتراف بمطالبها وأفكارها.

اقتراب البنيوي الوظيفي: يركز هذا الإقتراب على فهم القيم الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، وكيف تساهم هذه العوامل في التأثير على سلوكيات ووظائف الجماعات.

أدبيات الدراسة

في أدبيات الدراسة ننطلق من الممكنات المعرفية،والمقصود بذلك الدراسات التي قرأناها في مجال موضوع دراستنا و أوحت لنا فكرة انجاز هذا البحث.

1 –دراسة الأستاذ فاتح خننو بعنوان : **بناء الأنظمة السياسية : الجزائر والمغرب –دراسة مقارنة**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات السياسية المقارنة تتطرق الدراسة إلى بناء النظام السياسي الجزائري وبناء النظام السياسي المغربي برؤية مقارنة عن طريق توظيف مجموعة من المؤشرات المؤسساتية السياسية،الأحزاب السياسية، البنيات الاجتماعية ،وتهدف المقاربة الى التعرف على مراكز السلطة الحقيقية والطاقات المؤثرة في الحياة السياسية في كل من الجزائر والمغرب.

–2 دراسة أخرى لهند عروب بعنوان: **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي** وهي دراسة تناولت المشهد السياسي المغربي من خلال معطياته السوسيولوجية والانثربولوجية وقد تناولت أسس الشرعية والمصادر المختلفة التي تنهل المؤسسة الملكية منها مشروعيتها.

تقسيم الدراسة :

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري ، حيث تعرضنا في المبحث الأول لمفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول ماهية التحول الديمقراطي والمطلب الثاني المفاهيم المرتبطة به والمبحث الثاني التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه ،وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي والمطلب الثاني أنماط ومداخل التحول الديمقراطي.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية،حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى فعاليات المجتمع السياسي تم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى الأحزاب السياسية والمطلب الثاني إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المدني أما فيما يخص المبحث الثاني تطرقنا إلى الفراغ السياسي في الحكومة المغربية في الفترة 2011–2016 وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول قراءة في سياق الفراغ السياسي في الحكومة المغربية والمطلب الثاني دور المؤسسة الملكية في إدارة الفراغ السياسي في الحكومة المغربية .

أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى المؤسسة الملكية في المغرب وسياق التحول الديمقراطي قسم إلى المبحث الأول الامتدادات الشرعية للمؤسسة الملكية المغربية ،المطلب الأول الامتداد التاريخي الديني والمطلب الثاني الامتداد السياسي والمبحث الثاني الاقتراب المعرفي للمه ام الدستورية للعاهل المغربي وفقا لدستور 2011،قسم على مطلبين المطلب الأول المؤسسة التشريعية والمطلب الثاني الحكومة في المملكة المغربية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مَفـهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم الـمرتبطة به

المطلب الأول : مـاهيـة التحـول الديـمقـراطـي

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي و المفاهيم المـرتبطة بـه

المبحث الثاني : التحـول الديـمقراطي أسبـابه ومـداخله وأنماطـه

المطلب الأول : الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني : أنمـاط ومـداخـل التحول الديمقراطـي

الفصل الأول :الإطار النظري للدراسة

يواجه البحث العلمي و خاصة في العلوم الاجتماعية العديد من المشاكل و منها عدم دقة المفاهيم وصعوبة تحديد مقاييس متطورة لقياس الظواهر الاجتماعية ،و الديمقراطية من بين المفاهيم و المصطلحات التي لا تعرف الجمود ، لذا يعتبر هذا الفصل دراسة نظرية لمجموعة من المفاهيم المرتبطة بالظاهرة موضوع البحث،حيث نتناول من خلاله مفهوم التحول الديمقراطي و ما يرتبط به من مفاهيم كالانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي و الإصلاح السياسي و التعددية السياسية. كما أن هناك مراحل تمر بها عملية التحول من النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية و يتضح ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على وجود التحول كالاتفاق على دستور، و فتح المجال للحريات العامة، ووجود نظام تمثيلي يعبر عن تجسيد التعددية السياسية و التداول السلمي على السلطة الناتج عن انتخابات نزيهة و فصل بين السلطات .

بيد أن عملية التحول نحو النظم الديمقراطية لا تحدث في فراغ و إنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه التحول و منها العوامل الداخلية كدور القيادة و النخبة السياسية واهتزاز شرعية النظم التسلطية، و تدهور الأوضاع الاقتصادية, وتدهور المجتمع المدني ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كالضغوطات السياسة الدولية و الضغوطات الاقتصادية الدولية وظاهرة ما يعرف بالعدوى و الانتشار. يتخذ التحول الديمقراطي مجموعة من الأشكال و الإجراءات تعرف بالأنماط و يندرج ضمنها التحول من أعلى بمبادرة النخبة الحاكمة و التحول من خلال التفاوض بمبادرة النخبة الحاكمة و المعارضة و هناك نمط التحول من أسفل من خلال دور المعارضة في تقويض دعائم النظام التسلطي. وبالنسبة للاتجاهات النظرية التي درست التحول الديمقراطي يمكننا أن نتحدث على مقاربات رئيسية وهي مقاربة التحديث والمقاربة البنيوية و المقاربة الانتقالية فكل مدرسة حاولت تفسير التحول الديمقراطي بناء على مجموعة من المؤشرات.

ارتأينا إلى تقسيم الدراسة في الإطار النظري إلى مبحثين ومطلبين تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به تم تقسيمه إلى مطلبين الأول ماهية التحول الديمقراطي أما المطلب الثاني التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه تم تقسيمه إلى مطلبين الأول الأسباب الداخلية والخارجية لتحول الديمقراطي أما المطلب الثاني أنماط ومداخل التحول الديمقراطي.

المبحث الأول : مَفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.

إذا كان الحديث عن التحول الديمقراطي قد اقترن بصفة خاصة بمختلف التحولات السياسية التي شهدتها الكثير من البلدان في أواخر القرن الماضي ، فإن الانتقال أو التحول عن النظم التسلطية نحو النظم الديمقراطية ، يقتضي اعتماد مجموعة من الإجراءات أو الآليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الحقيقي ، كضرورة الاعتماد على الاختيار الشعبي والمؤسسات السياسية ، واحترام الدستور وسيادة القانون والفصل بين السلطات والتعددية السياسية، ولا يعني الديمقراطية وإنما شرط أساسي للوصول إليها بناء على مراحل وطرق معينة قد تكون جزئية أو شاملة، سلمية أو عنيفة ، مدعومة أو محكومة من طرف عناصر داخلية وأخرى خارجية ، فضلا عن ضرورة توفر مجموعة من الشروط والمستلزمات لولادة الديمقراطية واستمرارها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كما تذهب إلى ذلك مختلف التفسيرات النظرية لعملية التحول،الديمقراطي[1]

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما،هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها:

– أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة ، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

– أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

– تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين ، فوفقا لما يراه " جليرموا ودونيل " و" فليب شميتر" فإنهما تمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية[2].

أولا: مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية في الأصل تعود إلى العهد الإغريقي الذي أعطى أهمية بالغة لحياة الجماعة في ظل سلطان الشعب وهي مشتقة من لفظين هما Demos بمعنى الشعب و Kractos وتعني السلطة أو الحكم أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب كما يعبر مفهومها الحديث على تطور تاريخي مستمر عرف تطورا وتطبيقات معينة[3]

لقد أصبحت الديمقراطية قضية الساعة في عدد كبير من الدول، ومع ذلك فلعله لا يوجد اصطلاح امتهن وتعددت استخداماته كما حدث بمفهوم الديمقراطية[4]

---

[1] نبيل كريبش،**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** ،رسالة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007،ص 31.

[2] بلقيس أحمد منصور ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخري** ،القاهرة،مكتبة مدبولي،2004،ص28

[3] نبيل كريبش، مرجع سابق،ص20

[4] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، بيروت: دار الشروق ، 1993 ، ص 7

ورغم أنه لا يوجد تعريف جامع للديمقراطية، كان ضروري بمقاربتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، مادام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور.[1]

ودراسة الديمقراطية تتطلب دراسة عدة مفاهيم لها، فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة، كانت تعني السيادة الكاملة للشعب، ولقد كانت الديمقراطية القديمة مباشرة ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية، وإنما كان العبيد لا يعتبرون مواطنين لهم حق التصويت في المسائل العامة كما أن الديمقراطية القديمة لم تكن ديمقراطية ليبرالية.[2]

أما المفهوم الأقرب إلى الواقع، وممكن التحقيق والمتداول في يومنا هذا فهو "حكم الكثرة أو الأغلبية"،الذي يشير إلى الحكم الديمقراطي باعتباره آلية لإدارة المجتمعات بصفة عامة، وفي الإدارة السياسية بصفه خاصة، يتضمن مجموعة من القواعد تشكل مضمونه ومبتغاه، وأساس هذه القواعد،الحرية، والدفاع عن كرامة الإنسان،والمساواة بين الناس، وتداول السلطة، والحق في المشاركة وحق الناس في مساءلة حكامهم.[3]

فالديمقراطية بهذا المعنى هي حكومة الشعب الذي تمثله أغلبية وهي طبقة العامة[4] ، فحصر السلطة بيد فرد واحد أو فئة قليلة من الأفراد يؤدي بالضرورة إلى إيذاء حرية المواطن حينا والاعتداء عليها في أحيان، بينما تكون هذه الحرية في أمان وبمنأى عن أي أذى أو تعسف عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، أو أن يفسح له المجال واسعا لاختيار من يمثله تمثيلا حقيقيا في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة[5]

فالديمقراطية هي شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة ،ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، فالديمقراطية بالتالي، وسيلة، وليست هدفا مستقلا، وهي ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار ونظام يكفل أن يعبر القرار عن الإرادة العامة.[6]

---

[1] زريق نفيسة « **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق** » رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة) ، 2009 ، ص 14

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة:[د د ن]، 2007 ،ص 128

[3] بن عمير جمال الدين « **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** » رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر) ، 2006 ، ص 23

4توفيق محمد الشاوي، أعلى مراتب الديمقراطية الشورى، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1994 ،ص 23

[5] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد : جامعة بغداد، 1991 ،ص 20

[6] سلام الكواكبي «**حالة الإصلاح في العالم العربي**» 2009 2010 مقياس الديمقراطية العربي المستقبل العربي،عدد 377 يونيو 2010 ،ص 149

فالديمقراطية ليست مجرد آلية وإنما منهج لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، ونظام حكم يقوم على مبادئ ومؤسسات وآليات، وضوابط وضمانات عامة مشتركة في سائر أنظمة الحكم الديمقراطي، بصرف النظر عن الدائرة الحضارية التي تمارس الديمقراطية في إطارها، وبذلك لا تعتبر الديمقراطية مجرد آلية ليبرالية ولا لغيرها من العقائد، بل هي نظام حكم ومنهجا لتجديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة يتأثر بالضرورة، بتفضيلات المجتمعات التي تمارس الديمقراطية داخلها[1]

أما بالنسبة للديمقراطية المعاصرة اليوم هي أكثر تواضعا مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به فهي ابعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا– اجتماعيا، له مضمون عقائدي ثابت إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات يمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع ، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية، وتضل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعة السياسية إجماعا كافيا.

وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عند ما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات مختلفة، من حيث الدين والتاريخ والثقافة، كما تمكنت من ذلك عندما نفت عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها البعض إليها من خلال ملاحظة المضمون العقائدي لممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلا تلك العقائد.[2]

وهناك سمات مشتركة لجميع أنظمة الحكم الديمقراطية من بينها :

– الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة.

– تداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية (الحرة والسرية والعامة) .

– الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث، مع التركيز على استقلال القضاء .

– مبدأ سيادة القانون، والمساواة أمامه، و دعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة

– حماية الأقلية من طغيان الأكثرية .

– المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.[3]

---

[1] علي خليفة الكواري،**جوهرة الديمقراطية لايتعارض مع جوهر الإسلام**،المستقبل العربي،عدد374، 2010،ص135

[2] على خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 14

[3] – برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**،ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص 174

المطلب الأول : ماهية التحول الديمقراطي

قبل الحديث عن ماهية التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة نتطرق إلى معنى التحول

1- معنى التحول: يدل لفظ التحول على التغير أو النقل، وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والانجليزية كلمة Transition وتعني المرور والانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان أخر[1] وبالرغم من تقارب وتشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغير والنمو إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع، حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الإمام، في حين أن التطور لا، يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خط ايجابي فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي[2] أما التحول سواء كان إلى الأحسن أو إلى الاسوء، يبقى مع ذلك ظاهرة طبيعيه تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة عموما، وقد أشار إلى ذلك قديما "هير اقليطس" (540-475 ق.م) بقوله:

أن التغير قانون الوجود، وان الاستمرار موت وعدم، فالواقع والتاريخ يشهد أن على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة، فأي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات : أولى

تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره وثانية تعمل على تغييره وتبديله إبتداءا بالتعديل وانتهاء بالثورة ، فكما أن الأفراد ومظاهر الكون في تغير دائما ومستمر لا يمكن إيقافه، فإن المجتمعات كذلك في حالة دائما من الحركة والتعديل والتغير.[3]

ويرى مصطفى الخشاب أن التغير يعني كل تحول في النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية،سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة ، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومساندة وظيفيا فإن أي تغيير يحدث في ظاهرة ، لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية، التي تصيب جوانب الحياة بدرجات مختلفة.[4]

2- ماهية التحول الديمقراطي:

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها ، شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة منوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال.

---

[1] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** ، مرجع سابق ،ص39

[2] مصطفى بالعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008** رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009 ،ص 18

[3] أحمد باي **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة الجزائر ومصر** رسالة دكتوراه . قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر ،2009 ،ص3.

[4] ثروت مكي ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي تجربة مصر1952-1967** ، القاهرة عام الكتاب 2005 ص 127

إذ عادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مرادف مثل الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والديمقراطية....، كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى نظم ديمقراطية ، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي[1]

ويجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا وجاهزا، لا يحتاج إلا للتطبيق في أي زمان ومكان، كل ما في الأمر أن هناك ديمقراطية نموذجية مثالية، فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتباطا بل عرفت نضالا مستميتا خلال قرون خلت اعترضتها عوائق جمة، كما أنها ليست مجرد انعكاس فقهي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وإنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد، في سياق تاريخي متميز أيضا وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى.[2]

وتستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية وصف بلد يتخلى عن نظام حكم تسلطي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.[3]

لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكما مهما في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته دول عدة ، وهو الأمر الذي قد سمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى « latronsitologie » أي العلم الذي يختص بدراسة المراحل الانتقالية، ويرى الأستاذ غي هير مت أن « guy hermet » ان الانتقال الديمقراطي يعتبر براد يغما حديثا في علم السياسة ظهر سنة 1975 موازاة مع التجربة الإسبانية ، وإذا كان الانتقال الديمقراطي كمفهوم لم يتبلور إلا حديثا في علم السياسة ، فإن وجوده كحدث سياسي أقدم من ذلك بكثير، إذ على سبيل المثال ، بالنسبة إلى فرنسا ابتدأ فيها الانتقال الديمقراطي سنة 1787 ، ولم يتمم إنجازه إلا سنة 1900 ، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة.

إن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلا حقيقيا للتغيير يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين، ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح الأمر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات كما يفيد بكوننا أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأمام أسلوب جديد كممارسة السياسة والسعي إلى السلطة.[4]

---

[1] نبيل طريبش،مرجع سابق،ص32

2عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 2004-1989**،رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005 ،ص 64

3حسن بن كادي،**التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 ،ص 52

4زين العابدين حمزاوي، **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 16 أكتوبر 2007 ص101-102

فالتحول الديمقراطي يعرفه "شمبيتر" على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشتملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .ويعرفها "روستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.[1]

كما يشير هذا المصلح إلى عملية انتقال النظام من حالة أقل ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية،وهي عملية تنطوي على بعدين،البعد الإجرائي الذي يتمثل في التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ووجود مؤسسات سياسية ودستورية متوازنة،وأيضا قواعد واليات للرقابة والمحاسبة والمساءلة،أما البعد ألقيمي فيتمثل في توافر ثقافة المشاركة واحترام الحقوق الفردية والتسامح السياسي وقبول الأخر،والاستعداد للوصول لحلول وسط والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية.[2]

فالتحول الديمقراطي ، يتمثل في عملية الانتقال من بنية سياسية سلطوية إلى بنية ديمقراطية وليبرالية ومن هنا لابد من التركيز على إلغاء كل القيود والحدود التي تحد من حريات البشر، أو تقيد من حركة المجتمع.[3]

أما بالنسبة للمفكر المغربي محمد عابد الجابري فيرى أن التحول الديمقراطي هو الإنتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية .... إلى دولة يقوم كيانها على هذه الأركان الثلاثة.[4]

فالتحول الديمقراطي هو التحول من النظام الغير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ، غير أن هذه العملية تتحدد بعدة مقاييس منها ما هو مرتبط بالجانب التاريخي ، مرجعية الفاعلين في الدولة وكذا مختلف العمليات السياسية داخل الدولة ، إضافة إلى الضغوطات الدولية و ضغط القوى الفاعلة.

ويعرف دافيد بوتر التحول الديمقراطي بانه التغيرات السياسية المتجهة أساسا نحو المنهج الديمقراطي،هذا التغير في النظام يوضحه المفكر جيل(GILL) على اساس ثلاث أوجه:

الوجه الأول / الانفصال عن النظام السابق والذي سيتبع بنظام جديد.

الوجه الثاني/بداية معالم النظام الجديد

الوجه الثالث/الاستقرار والحصول على قدر ممكن من الشرعية داخل المجتمع.

---

[1] بلقيس أحمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،مرجع سابق،ص29.

[2] ليلي سيدهم،**اشكالية التحول الديمقراطي في تونس**،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2009،ص15.

[3] إعداد مركز دراسات الوحدة العربية،**مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**،بيروت 2009،ص34

[4] محمد عابد الجابري،**الديمقراطية وحقوق الإنسان**،كتب في جريدة النهضة،عدد59،تموز2006،ص5

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المتشابهة و القريبة منه في معناها كالانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي ، الإصلاح السياسي..... ، وفي الوقت الذي نلحظ أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل و التقاطع نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية و التفصيلية ، و سنحاول في المطلب الثاني الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي على النحو التالي:

1-الانتقال الديمقراطي : Democratic.transition يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها ،و في إطارها يتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي و تنظيم انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة السياسية ، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير و أدواته الوظيفية ، كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها وفي منهجها و استمرارية لها في مضمونها الاجتماعي و السياسي ، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي و الاجتماعي.

2-التحول الليبرالي Libéralisation : يعني إعادة تعريف و توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف السلطة، و تتضمن هذه العملية الإفراج عن المساجين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام ، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية و الجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة و صياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي . ولا يحدث التحول الليبرالي بالتزامن مع التحول الديمقراطي لأن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث التحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم دون تغيير في هيكل السلطة ، إلا أنه يترتب على الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام زيادة المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي ، و إذا كانت تلك المطالب قوية بالدرجة الكافية قد ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي الذي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي التي يمكن التلاعب بها و الارتداد بها مرة أخرى نحو السلطوية.و بالتالي قد يساهم التحول الليبرالي في إحداث التحول الديمقراطي، و قد لا يساهم و مع ذلك .ذلك يعتبر خطوة نحو مزيد من الضغوط باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي

3-الإصلاح السياسي political reform هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوما محددا في العلوم السياسية لأن مضمون الإصلاح يتفاوت من مجتمع إلى آخر و من فترة إلى فترة تاريخية أخرى في نفس المجتمع، فإذا كان الإصلاح بصورة عامة يقصد به تقويم المعوج و التغيير نحو الأحسن ، فإن الإصلاح السياسي يعني[1]

[1] مصطفى بلعور **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري** (1988-2008) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري 2009-20110

(القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع[1] المتغيرات و الإشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار ، و الإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام) و بالتالي كان الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية و الخارجية ، فإن التحول الديمقراطي يشير إلى الانتقال من نظام سلطوي نحو نظام ديمقراطي.

ومن دلالات الإصلاح السياسي أنه يدل على وصف حدوث تحسينات وتحولات ايجابية،مقارنة بواقع الحال في السابق،تركز في بعدها السياسي على تحسين وجودة الحكم و صلاحيته وبالتالي يمكن النظر إلى الإصلاح السياسي في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على أنه عملية محايدة قيميا،بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون على النمط الغربي وفي بعدها التحديثي المؤسسي المعاصر،إذ لابد أن نزيد في فعالية النظام السياسي من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد،وممارسة حقوقهم،ومن هنا فإن التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم في ظل غياب أطر وأبنية ومؤسسات تستوعب هذا التغيير وتعبر عنه .

4-الترسيخ الديمقراطي

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطية من جانب والترسيخ من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماما ، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي ، أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تحققت عند ما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للفرد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي،ومن هذا المنطلق فإن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية تتعزز في هذه البلدان ، وتتزايد احتمالات التعزيز الديمقراطي عندما توجد ظروف وأوضاع أساسية داعمة منها التغيير التدريجي المعتدل وكذا عندما يوجد عدد كاف من الفاعلين السياسيين الذين يعطون أولوية عالية للقيم والأهداف والترتيبات الديمقراطية.[2]

ويحدد SCHMITER مفهوم الترسيخ الديمقراطي بعملية تحويل الترتيبات العرضية والقواعد الاحترازية والحلول الطارئة التي برزت من خلال فترة الانتقال،إلى علاقات التعاون والمنافسة التي هي معروفة و موثق بها،تمارس بانتظام وقبلت طوعا من طرف هؤلاء الأشخاص أو التجمعات التي تشارك في الحكم الديمقراطي. ويتطلب تحقيق الاستقرار الديمقراطي عاملا مهما هو الاعتقاد في شرعية النظام الديمقراطي البديل،وهذا الاعتقاد على مستويين:

---

[1] مصطفى بلعور **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري** (1988-2008) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والاداري 2009-20110

[2] أحمد باي،مرجع سابق،ص14

-مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة.

-مستوى المواطنين حيث يعتقدون انه رغم بعض الفشل فإن النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره يضاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة، وحيازة تلك الأحزاب لتأييد المواطنين يضمن نجاحها في المنافسة،ويشير عدد من الباحثين إلى أن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها:

-تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

-ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية،بحيث لا تناصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة،بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة.

-عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

-كفالة النزاهة في الانتخابات ومراقبتها و يجب أن تكون تحت إشراف جهاز قضائي.

-توافر تعددية حزبية غير مقيدة بمعنى السماح لكافة القوى للتعبير عن وجودها والانتظام في احزاب سياسية دون خضوعها لسيطرة الدولة[1]

5-التغيير السياسي:

مفهوم التغيير بمعناه الواسع هو الانتقال من حالة الى أخرى انتقالا لا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية والبنية معا،ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم النواتج،اما التغيير النوعي فيتطلب تغييرا في البنية والعملية ،اي أن تتغير البنية وتتغير العملية تغيران نوعيان،ويكون التغيير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية،وسلبا متى خفض في ذلك المستوى.[2]

فالتغيير السياسي يحيل إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها[3].

ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان أساسيتان،التغيير الجذري،والتغيير الإصلاحي.

-التغير الجذري:هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كمي ونوعي في أن واحد،كما انه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب،وإنما هو صيغة تبدأ سياسة الطابع وتنتهي بان تكون مجتمعية الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

التغيير الإصلاحي: يختلف عن التغيير الجذري،لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي ونوعي ،ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها،أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار،كذلك إن التغيير الإصلاحي يؤكد على التغيير

---

[1] بلقيس أحمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد** اخرى،مرجع سابق،ص53.

[2] بومدين طامشة،**إشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية**،ص5

[3] كولفرني محمد **التغيير الاجتماعي والسياسي،دراسة تأصيلية** نقدية للمفاهيم ،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد20،أكتوبر 2008،ص143.

الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي إذ انه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء،أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده.[1]

6-التنمية السياسية:

ترتبط الديمقراطية في العديد من الدراسات بالتنمية السياسية،باعتبار الديمقراطية جزء لا يتجزأ منها،إن لم تكن هي المفهوم المركزي فيها،وهذا الارتباط ليس من قبيل المصادفة بل هو مرتبط بالتغيير الذي طرأ على المفاهيم الاقتصادية البحتة للتنمية باتجاه التنمية الشاملة ،والتنمية الإنسانية وفي مركز التنمية السياسية.[2]

يعرف "صامويل هنتنختون" التنمية السياسية على أنها تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة،متطابقة،متعددة ومترابطة أي ما يعرف بعملية المؤسسة .

أما "غابريال الموند"اعتبر التنمية السياسية ما هي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية،وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع وبذلك فهم الموند التنمية في إطار التحديث السياسي.

وفي الكثير من الكتابات ترتبط التنمية السياسية بالبناء الديمقراطي ، انطلاقا من إفضاء عمليات التنمية السياسية إلى إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية

ومهما يكن ربط التنمية السياسية بالتحديث السياسي أو الديمقراطية فانه يمكن النظر إليها على أنها" عملية سوسيو تاريخية " متعددة الأبعاد تهدف إلى بناء نظام سياسي قائم على منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، ومختلف التنظيمات ، التي تتمايز عن بعضها البعض بنائيا ، وتتكامل وظيفيا ، وتتنافس وتتبادل التأثير جدليا ،وتمثل أغلب الفئات الاجتماعية وتعبر عن مصالحها ، مما يساعد على المشاركة الواسعة في العملية السياسية وعملية صنع القرار[3]

---

[1] بومدين طامشة،مرجع سابق،نفس الصفحة

[2] حسن صالح على أيوب **افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية 1993-2003** كعامل محوري،رسالة ماجيستر،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2006،ص14

[3] احمد باي ،مرجع سابق ،ص 14

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه

إن الانتشار الواسع لظاهرة التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي ، التي أصبحت تشكل ظاهرة عالمية اكتسحت العديد من الدول في مختلف البقاع من أمريكا اللاتينية إلى أوربا الشرقية إلى آسيا وإفريقيا ، جعلتها مادة مهمة للبحث الأكاديمي، حيث اجتهدت الدراسات في تفسير هذه التحولات مركزة على العوامل الدافعة إلى الإصلاح ونظر لاختلاف مناطق التحول وعدم تشابه طبيعة المجتمعات وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السكانية في الكثير من الأحيان اختلف الباحثون في تحديد أسباب التحول ، إذ ركزت بعض الدراسات على دور النخب السياسية والقيادية ، في حين ركزت دراسات أخرى على تطور المجتمع المدني أو التنمية الاقتصادية أو الثقافة السياسية أو العوامل الخارجية ، كما لم تخل هذه الدراسات من التطرق إلى الإستراتجيات التحولية والآليات أو الأنماط المختلفة لهذه العملية.[1]

المطلب الأول : الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي.

يلاحظ أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، و قد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي

1- الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي:

- **التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:**

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية وتعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي كما تحدد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية حيث شهدت دول الجنوب أنماطا مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ، وأنماطا تميزت بالابتكار والتجديد وأنماط أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها وعلى أمتها ، لذا تعتبر القيادة السياسية عنصر هاما ومحوريا في عملية التحول الديمقراطي.[2]

وبالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من داخل النظام التسلطي ، ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم(تومسون) thompson من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوط متعددة من أجل الديمقراطية ، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول أكثر من المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه مثلا:(احتمال حدوث انقلاب نتيجة نمو داخل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة)

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم التسلطية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي

1أحمد باي، مرجع سابق،ص22

[2]مصطفى بالعور ،مرجع سابق،ص 31.32

مثل:

-تردي الشرعية السياسية للنظام السياسي.

-إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية ، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة.

-كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ، ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

-اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية ، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم ، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطرة عليها من قبل التحالف الغربي.

-في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.[1]

- **انهيار شرعية النظام السلطوي**

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية ، حتى وإن كان نظاما غير شرعي – في عرف السياسة المدنية الحديثة -أي حائزا السلطة من غير طريق الشرعية (الدستورية والديمقراطية) بل إنه ، في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد ، يكون أدى إلى تحصيل تلك الشرعية، يعوض بها ما يعتريه من نقص في التكوين.

وفي الحالات جميعا ، كانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع ، أو عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري أو عن طريق ثورة شعبية قادتها وصاغت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية ، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تضع له مقبولية لدى الناس ، أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا.[2]

وهكذا فإنه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه أو ما يمكنه من البقاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلا.

---

1 بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** ، مرجع سابق ص35-36

2 عبد الإله بلقزيز **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي** المستقبل العربي، عدد ،ص78

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام ومن هذه الأسباب:

–قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية ، بمعنى أن تكون المؤسسات أو من يشغلونها لايحظون بالرضي أو القبول العام.

–عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإن التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعات للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.

–عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع ، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها ، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

–ضعف دور مكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثم عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.

–استنفاذ النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها ، أي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية ، عنف سياسي... الخ) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه أو بشرت به.

–صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد تعرضه لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار حاليا للتطور الكبير في مجال الاتصالات ، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.[1]

وواجه العديد من الأنظمة السلطوية في السبعينات من القرن الماضي مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية ، فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطي وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك في المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم.[2]

- **الثقافة السياسية:**

يعد عالم السياسة الأمريكية ألموند (almond) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956، ويعرفها بأنها " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة ، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي.[3]

1أمين البار ، مرجع سابق 60 61

2صامويل هنتنختون، مرجع سابق ، ص109

3طارق عاشور **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري**،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009ص137.

تفترض إستراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية، الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية"، وقاعدتها التوافق والتراضي[1]،من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن المماهاة بينها وبين الحرب، وبعيدا كذلك عن التفرد والاحتكار، فإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية) وتحل التوافق ، والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء... الخ، فتفتح المجال السياسي – بذلك –أمام المشاركة) الطبيعية للجميع ، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها.[2]

إلى جانب هذه القيم ، يركز فيربا (virba) على أهمية توافر عنصر الثقة كأحد عناصر السياسية لأي مجتمع ، فلا شك أن أي نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود قدر من الثقة المتبادلة بين قادة النظام وخصومهم ، بحيث يسود نوع من التنافس السلمي يفضي إلى الانتقال السلمي للسلطة والتداول السلمي عليها.

كما تصنف عناصر هذه الثقافة إلى أنماط ثلاثة :توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به، وتوجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي، وتوجيه قيمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم ، ورغم أن كثيرين من جيل الباحثين في الستينات والسبعينات من القرن الماضي قلل من أهمية هذا العامل في عملية الانتقال الديمقراطي إلا أن الأجيال إلي تبعتها من الباحثين وجدت في ذلك عنصرا جوهريا وبخاصة بعد تجارب الدول النامية والمعسكر الاشتراكي.[3]

- **الأزمة الاقتصادية:**

تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقيد، وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول إن التنمية الاقتصادية تعد عنصرا ضروريا إلا أنه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.

فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها ، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد[4]

حيث أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق:

أولا :أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول والقيود الماركسية في دول أخرى، إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية.

---

[1] عبد الإله بلقزيز،**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،العوائق والممكنات** ،

2احمد باي،مرجع سابق،ص30

3إسماعيل الشطي وآخرون،**مداخل إلى الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**،ط2بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص137

[4] بلقيس احمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،دراسات تطبيقية ،مرجع سابق،ص37

ثانيا :حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها.

ثالثا :أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف حدة القمع.

موجز القول إن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية ، وأدت الأزمات الناجمة ،إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية ولم تظهر العوامل الثلاثة جميعا في كل دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جميع، وقدمت الحافز الاقتصادي للتحول إلى ديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.[1]

- **تزايد قوة المجتمع المدني:**

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مجرد إجراءات شكلية ، ولا يمكن اعتبارها مرهونة فقط بإرادة النظام السياسي ولكنها أيضا مشكلة المجتمع المدني ذاته ، فالتحول الديمقراطي له طرق عديدة قد يحدث من أعلى أو من أسفل عن طريق القاعدة الشعبية أو الدولة في أحيان أخرى ، وعليه فالعملية مرهونة بمدى ما تسفر عليه العلاقة الجدلية بين النظام السياسي والمجتمع المدني وطبيعة التفاعل بين الطرفين.[2]

والمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام ومعايير الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي) والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي الشريف[3]

وفي تعريف أخر للمجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الافراد الكثير من شؤون حياتهم.

وللمجتمع المدني عناصر رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم وهي:

-يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات.

-إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته بالوسائل السلمية.

-إن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده ، تتمثل في توسيع مؤسساته وانتقال فعالياتها إلى مجتمعات أخرى وتتبلور هذه العناصر بصورة جلية بالتجربة المقياس[4]

---

[1] صامويل هنتنختون،مرجع سابق،ص 120.121

[2] ليلي سيدهم،مرجع سابق،ص21

[3] فهيمة خليل احمد العبد،**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ،بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني،الكويت 2006/11/10،ص9

[4] بوحنية **قوي المجتمع المدني الجزائري الوجه الاخر للممارسة الحزبية** ،المغرب الموحد،عدد10،جانفي2011 ،ص33

وقد أثبتت دور المجتمع المدني التطورات التاريخية ، ففي بولونيا لعب المجتمع المدني مع ما كان يسمى" عمال التضامن " دورا هاما في انهيار النظام الشمولي القائم آنذاك ونجاح التحول الديمقراطي في اسبانيا والبرتغال يعود إل تأثير المجتمع المدني عل مجرى الأمور في ظل عهد الديكتاتوريات[1]

ومن خلال تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسائل الإعلام... الخ فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي ، كل من ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والحوافر متابعة الإصلاحات الديمقراطية وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.[2]

2- الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي

تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ، فتصرفات دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ساعد في إضعاف النظام السياسي القائم ، ودعم قوى المعارضة مما يساعد على التحول الديمقراطي [3]ويمكن إجمال تلك العوامل " الضغوطات "في النقاط التالية:

النظام الدولي :شهد العالم مع نهاية الثمانينيات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الإتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوربا وتحول أغلبها بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة .[4]

دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية

يمكن القول أن هناك مصادر للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية ، والهيئات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المعنية لأقلمة النظم الديمقراطية المدنية التي تستمد شرعيتها من الانتخابات التنافسية والتعددية السياسية ، والحرية ،وكانت وسيلتها لتحقيق هذه الغاية هي التهديد بوقف المعونات والتسهيلات المالية أو بلوغ حد توقيفها وفرض الحصار الاقتصادي، والعزلة على الدول التي لم تلتزم بشروط الحصول على المساعدة ،وعلى رأسها شرط التحول الديمقراطي ، وفتح المجال السياسي، وهو ما أصبح يسمى بالمشروطية السياسية.[5]

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق " **أنديك** "في معرض حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط – إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم.

---

[1] ليلي سيدهم،مرجع سابق،ص21

[2] امين البار،مرجع سابق،ص63

[3] فريد علواش،**أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية** ،ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر،2005،ص152

[4] مصطفى بالعور،مرجع سابق،ص35

[5] احمد باي ،مرجع سايق،ص37

وكان لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية دور في التعجيل بالتحول ، فالدول التي عرفت التحول وقعت في فخ خدمات الديون ، وهذا ما جعلها تعرف أزمة الديون ، لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادياتها على الريع، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها أي أنها تطلب موارد
من صندوق النقد الدولي لكن مقابل شروط سياسية منها:

-إتباع النهج الليبرالي.

-فتح المجال لاقتصاد السوق ، من خلال تحرير الأسعار.

-تخفيض من قيمة العملة الوطنية.

-الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية.

-تقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

هذه القيود أدت إلى إضعاف النظام القائم وفتح المجال أمام المعارضة ، ودعوتها للتحول الديمقراطي.[1]

العدوى أو الانتشار أو المحاكاة:

أن نجاح التحول الديمقراطي في الدولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها" **صامو يل هانتنغتون** "بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى علي المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج تتزايد في حجمها كلما تدحرجت، وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا أو دواء مفيدًا لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلي الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثالا سياسيا و اقتصاديا يقتدى به[2].

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، وربما العامل القاسم في ذلك هو الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات حيث أصبح من الصعب على النظم التسلطية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها ، مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم التسلطية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة وغيرها من القضايا العالمية.[3]

وفي الأخير، فإن الحديث عن المحاكاة والتقليد لإحداث التحول الديمقراطي يرتبط أيضا بظاهرة العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول

---

[1] إلهام نايت سعيدي،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي** ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص81.82

[2] صامويل هنتختون،مرجع سابق،ص168

[3] توفيق حسنين إبراهيم،**النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص99

المطلب الثاني : أنماط ومداخل التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي تلك الأشكال والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي (النظم السلطوية أو نظم الهيمنة)، فلكل دولة نسختها من الديمقراطية أو غيابها ، ولكل مجتمع عناصر الدفع التي أدت إليها أو إعاقتها وهذا التفاعل بين العناصر المختلفة هو شكل لكل نظام ديمقراطي صيغته النهائية ، بيد أن أنماطا خمسة مع هامش من الخطأ في التعميم ، يمكن رصدها في أدبيات التحول الديمقراطي ، وفي كل نمط من هذه الأنماط كان هناك عامل أساسي ، وليس وحيدا ، يدفع نحو التحول الديمقراطي إما من قاع المجتمع السياسي أو قمته ، وإما من داخل النظام السياسي أو من خارجه.

*** أولا: أنماط التحول الديمقراطي**

1-نمط التحول :تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي .وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي.[1]

وهذا النمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي (السماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء قواعد تبعية مستقلة) ، لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة بما ينتهي بفقدان النخبة الحاكمة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا في ظل حكم" جورباتشوف " وكوريا الجنوبية في عام 1987 ، وجنوب إفريقيا في عام . 1990والمتغير الأهم هنا أن للانفتاح السياسي المحدود أثار جانبية بحيث يجرد الناس من الحرية ما يجعلهم يردون المزيد منها،بيد أن الشرط الجوهري لنجاح هذا النمط هو أولا وجود معارضة قوية تتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين مع اتفاق القوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق ليحل محله غيره على أنه أولوية مطلقة تختفي أمامها كافة التناقضات[2].

2-نمط الإحلال التحولي:

يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما ، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي ، أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي ، هذا التفاوض قد يتوج بوضع ميثاق شرف يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى المشاركة فيه.[3]وبالتطبيق على الدول العربية يمكن استنتاج إن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقي،مما أدى الى إصابتها بعطل ومشاكل كبيرة،وهذا لان القرار يتول عن قناعة بأهمية الديمقراطية

---

[1] بلقيس احمد منصور،مرجع سابق،ص46

[2] معتز بالله عبد الفتاح،**التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية:موجود في:** https://archive.islamonline.net/?p=10533 تاريخ الاطلاع 2017/03/01

[3] محمد لمين لعجال،**معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر** ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الاول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2005 ،ص52

كأفضل طريق لإدارة المجتمع،وإنما جاءت نتيجة ضغوط فرضت إحداث انفتاح لتفادي احتمال انفجار النظام السياسي.

كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحولي في كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي في بلادها ، وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالبا ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية ، وفي بادئ الأمر كانت المعارضة تعتقد في الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة في مرحلة ما في المستقبل القريب ، وكان هذا الاعتقاد غير واقعي ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة واعتبرت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة.

وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة ، فكانت عملية الإحلال التحولي تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين،وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفي للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها في مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق أثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع مما يؤدي إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية.[1]

3-نمط الإحلال : تنتج عملية التحول الديمقراطي في هذا النمط في الغالب، عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة ، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية ،و ترغم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة حيث يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة من أعمال العنف وأحيانا الصراع الدموي، ينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة ، وفي المقابل انهيار في القوة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها ، ومن ثم انهيار النظام السلطوي ، وهنا يكون التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة ، ويبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة لاحتواء الأزمة المتفاقمة.[2]

4-التدخل الأجنبي :يقوم هذا النمط نتيجة ضغوط العوامل الخارجية أو تدخل القوى الأجنبية ، حيث تلعب المؤثرات الخارجية دور المسهل أو الدافع إلى الإصلاح السياسي من خلال العديد من القنوات والمصادر التي تمكن القوى الخارجية سواء كانت الدول الغربية أو الهيئات التمويلية الدولية والمنظمات الغير حكومية من ممارسة الضغوط على الدول للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي وما يزيد من قوة نفوذ العوامل الخارجية هو تدني القدرات الاقتصادية للأنظمة التسلطية ، وعدم قدرتها على تمويل البرامج والسياسات المحفزة للتنمية

[1] صامويل هنتنختون،مرجع سابق،ص228.
[2] مصطفى بالعور،مرجع سابق ،ص41.42

الاقتصادية ،حيث أصبح الكثير من هذه الأنظمة يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول و تسهيلات مالية وقروض في إطار ما يسمى بالمشروطية السياسية .

5-التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة : وهو نموذج للتحول الديمقراطي يأتي بعد انهيار النظم التسلطية إما لموت الحاكم أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته بما يؤدي إلى وصول نخبة ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيودا دستورية على ممارستها ، وتعد الحالة الإسبانية مثالا شديد الثراء في هذا المقام فموت الجنرال فرانكو سمح بعودة الملكية إلى إسبانيا وقاد الملك خوان كارلوس عملية التحول باقتدار من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية على النمط البريطاني واكتملت عملية التحول في عام 1982 بعد أول تداول سلمي على السلطة[1] .

*** ثانيا: مداخل التحول الديمقراطي:**

مثلت عمليات التحول الديمقراطي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن الماضي ظاهرة مثيرة للكثير من الجدل والنقاشات وزادها سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الإتحاد السوفياتي 1991 انتشارا و اتساعا في كثير من المناطق، ولقد أثار التباين في عمليات التحول الديمقراطي مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تجعل هذه العملية أكثر انتشارا في بلدان وأقاليم معينة دون غيرها.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تطوير مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لأنماط التحول الديمقراطي وعوامل وأسباب التماثل والتباين في مختلف البلدان، وانطلاقا من هذا سوف يتم التركيز على أهم المداخل المعروفة في تفسير عملية التحول الديمقراطي وهي:

1-المدخل التحديثي:

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك مصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية.

ولقد كان أدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته للبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي،بالنسبة لآدم سميث فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تبرز من خلال أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست « s.m lipset » والذي قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة ببعض الاشتراطات الاجتماعية لإبراز هذه العلاقة ، قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية مستقرة وديمقراطية ، وصنف بلدان

[1] معتز بالله عبد الفتاح،**التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية موجود في:** https://archive.islamonline.net/?p=10533 الاطلاع 2017/03/01

أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة وديكتاتوريات مستقرة ، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والتطور ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ، استنادا لذلك ، افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي.

2-المدخل الانتقالي:

جاء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست، وللمدخل التحديثي بصفة عامة، من الباحث السياسي دان كورت روستو« dantwart rustow» ففي مقالته «transition domocracy » في سنة 1970، أشار روستو إلى أن الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول ؟

يزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، حدد روستو استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي [1]:

أ -مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تشكل الشرط الأول،(بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين)

ب -مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم (رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لأخر، فإن هناك دائما طرحا رئيسيا وحادا بين جماعات متنازعة أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست نتاجا لمنظور سلمي)

ج-المرحلة الثالثة :إذا لم يحسم الصراع في المرحلة السابقة ، وتم تجاوز المرحلة الإعدادية، تدرك وقتها أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجمع السياسي، وهي مرحلة القرار، أنه ليس قرارا وعيا ناتجا عن قناعة ورغبة من الأطراف المتصارعة بالأخذ بالديمقراطية، وإنما وسيلة للتوصل إلى تسويات وحلول وسط.

د-المرحلة الرابعة :يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قصرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليست نتيجة قناعة نهائية تتبني الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى اجل يتيح حلول جديدة فإن الديمقراطية تعتبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

1محمد زاهي بشير المغربيي،**الديمقراطية والإصلاح السياسي** مراجعة عامة للأدبيات http://www.arabrenewal.info الاطلاع 2017/03/03

وبكلمات أخرى فان العمليات السياسية التاريخية المتميزة بصراع اجتماعي مفتوح حول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان إلى تبني الديمقراطية كأداة لإدارة صراع الإرادات الاجتماعية المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي جاد بمصالحها بعيدة المدى، وهذه المقاربة التي صاغها روستو1970.

3-المدخل البنيوي:

ستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى .إلا أن هذا المدخل، وبخلاف المدخل الانتقالي، لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم" بنى القوة والسلطة المتغيرة"

توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه. من ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في استمراريتها، يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة – اقتصادية، اجتماعية، سياسية– تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد[1].

4–مدخل الثقافة السياسية:

ترجع النظريات حول العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية على أقل تقدير إلى المفكرين السياسيين الكلاسيكيين اليونانيين، ولقد أخذت نظرية الثقافة السياسية عن أرسطو بوجه الخصوص الالتفات إلى أهمية الاعتدال والتسامح، وإلى مخاطر التطرف السياسي ومبادئ تحرير الشعوب التي لا يزال صداها يتردد في الكتابات المعاصرة إن تطوير أي نمط ولا سيما تطوير نمط ثقافي يقوم على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بين النخبة السياسية، برز كموضوع رئيسي في النظريات الدينامية والموجهة أثناء عملية التحول الديمقراطي وترسيخه.

بصفقة عامة، فإن الثقافة السياسية تشير إلى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس فإنها تشمل الكثير مما كان مرتبطا ببعض المفاهيم الأخرى مثل الايدولوجيا السياسية والرأي العام والطابع الوطني فالثقافة السياسية إذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع، وبهذا المعنى فإن الثقافة السياسية تعني توجهات وأراء الأفراد حول واقع الأداء، أي أنها تعني الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين.[2]

1محمد زاهي بشير المغربيي،**الديمقراطية والإصلاح السياسي** مراجعة عامة للأدبيات http://www.arabrenewal.info

2طارق عاشور،مرجع سابق،ص61.62

الفصل الثاني

إشكـالية التحول الديمقـــــراطي في الممـــلكة المغربية

المبحث الأول: إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى فعاليات المجتمع السياسي

المطلب الأول :إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى الأحزاب السياسية

المطلب الثاني :إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المدنـــي

المبحث الثاني: الفراغ السياسي في الحكومة المغربية فـي الفترة 2011-2016

المطلب الأول: قراءة في سياق الفـــراغ السيـاسي في الحكـومة المغـربية

المطلب الثاني: دور المؤسسة الملكية في إدارة الفراغ السياسي في الحكومة المغربية

الفصل الثاني : إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية

نؤكد من حيث المنطلق أن تحقيق قراءة في السياق السياسي لا يمكن أن تتم في شكل دراسات نهائية بل تنشأ على رصيد من المتابعات الإعلامية والتحليلات الصحفية وأراء الخبراء التي توفرها مختلف تقنيات الملاحظة البحثية.

يعتبر التحول الديمقراطي في العلوم السياسية بمثابة المقياس الذي تصنف به الدول التي تعرف تحولا في أنظمة حكمها من السلطوية إلى الانفتاح على الديمقراطية، من خلال الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم و أثناء هذا التحول يتم التأسيس لبعض الإجراءات تشمل في جوهرها البنى القانونية والمؤسساتية التي تتجه إلى تغيير العلاقات بين الحاكمين بالمحكومين من خلال توسيع مشاركة الأفراد في العمل السياسي على أسس المساءلة والمحاسبة وتكريس الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز أو تفرقة.

أما بالنسبة للمملكة المغربية أجمع العديد من الباحثين على أن أولى ملامح التحول الديمقراطي بدأت مند خطاب الملك الراحل الحسن الثاني عند افتتاحه لدورة الخريفية للبرلمان المغرب سنة 1995، حيث أكد أن البلاد مهددة بالسكتة القلبية بعدما تجاوزت المعدلات ومستويات تنمية الاقتصادية الخطوط السوداء، كما شلت الإدارة، فكانت بداية مرحلة جديدة في علاقة الملك بالمعارضة والتي أسفرت عن تصويتها بنعم على دستور 1996، لتبدأ تفاصيل التناوب الذي دعا له الملك الحسن الثاني، حيث عرفت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث سبقت وتخللت حكومة التناوب التوافقي لعل أبرزها تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان [1]، والعفو على المعتقلين السياسيين ثم عودة بعض رموز المعارضة المتواجدة في الخارج، كما عرفت هذه المرحة نقاشا حول الإصلاح الدستوري، وإشراك المعارضة في التدبير الحكومي، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة .كما دعمه أخر دستور للملكة المغربية دستور 2011 .

إلا أن هذا التحول الديمقراطي في المغرب يقف أمام إشكاليات حقيقة تحول بينه وبين الوصول إلى الديمقراطية تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية وقسم إلى مبحثين المبحث الأول يتناول إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى فعاليات المجتمع السياسي قسم إلى مطلبين المطلب الأول إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى الأحزاب السياسية أما المطلب الثاني إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المدنـي أما المبحث الثاني الفراغ السياسي في الحكومة المغربية 2011-2016 قسم إلى مطلبين الأول قراءة في السياق السياسي في الحكومة المغربية والمطلب الثاني دور المؤسسة الملكية في إدارة الفراغ السياسي في الحكومة المغربية.

[1] عتيق السعيد،**التحول الديمقراطي ورهانات الإصلاح الإداري بالمغرب** ،مقالhttp://m.cawalisse.com،2014 تاريخ الاطلاع2017/03/04

المبحث الأول: إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى فعاليات المجتمع السياسي

تعتبر المملكة المغربية دولة من ضمن الدول العربية ،دولة فتية في مجال الديمقراطية لم تجتمع بها،بعد مقومات الديمقراطية والمتتبع لشان السياسي داخل المملكة المغربية يلاحظ أن مطلع التسعينات من القرن الماضي اتخذ مجموعة من المبادرات الإصلاحية على المستوى السياسي والاجتماعي ومجالات متعددة،هذه الإصلاحات السياسية تبقى متواضعة مقارنة بالديمقراطيات الملكية .

أن المملكة المغربية تستخدم فواعل للوصول إلى ديمقراطية حقيقة من خلال تفعيل ادوار داخل المجتمع السياسي ومن بين هذه الأدوار تفعيل المواطنة وفتح المجال للأحزاب السياسية والجمعيات وفتح المجال لحرية التعبير وحرية الرأي والاعتراف الكامل بحقوق الإنسان ومناهضة كل وسائل الإكراه والعمل في إطار قانوني ودستوري منظم يعترف بكل الحقوق، أن المملكة المغربية ومن خلال دساتيرها عملت على تعديل دستور 1996 بدستور 2011و تم الاعتراف بالمزيد من الحقوق وفتح المجال أمام المعارضة للمشاركة في السلطة وهذا من اجل الوصول إلى الديمقراطية بالشكل الذي تعترف به الدول الديمقراطية إلا أن هذا التحول واجه إشكالات حقيقة وقفت كعقبة في وجه التحول الديمقراطي في المملكة المغربية . و من خلال هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوائق التي تقف في وجه التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع السياسي.

يعتبر المجتمع السياسي من أهم المكونات الفاعلة في نطاق النسق السياسي في المملكة المغربية هذه الأهمية التي تعني بالضرورة ان أي إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي يجب أن ينطلق من هذه المؤسسات والبنى الهيكلية لهذه المؤسسات وبالتالي أي خلل أو عائق سيكون بدوره نتيجة لخلل يرتبط بشكل أو بأخر بهذه المؤسسات .

وانطلاقا من هذه المعادلة سوف نحاول أن نرصد أهم إشكاليات التحول الديمقراطي سواء تلك التي ترتبط بالأحزاب السياسية و المجتمع المدني والمؤسسة الملكية .

المطلب الأول :إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى الأحزاب السياسية

تتنوع التشكيلات السياسية في المغرب وتتنوع الخريطة إلى ألوان وأحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية.

و يتمتع المغرب أكثر من أي دولة في العالم العربي،بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية،بما فيها الأحزاب العلمانية وكذلك تلك الأحزاب التي اعتبرت أحزابا إسلامية قبل ظهور وإنشاء مصطلح الأحزاب الإسلامية" الجديد، ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله في العام 1956،وحتى منتصف التسعينات دولة سلطوية،إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أو إعلان نظام حكم الحزب الواحد[1]

ويشير الواقع السياسي الحزبي في المغرب إلى أن الأحزاب السياسية هي مرادف لخدمة المؤسسة الملكية مع إقرار التبعية لها وهي من المهام الحيوية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في المغرب وهو ما يؤكد أن الأحزاب السياسية في المغرب تقف كعائق في وجه التحول الديمقراطي من خلال تواجدها المكثف في الساحة الشعبية .

كما يمكن تفسير الأزمة من زاوية سوسيو تاريخية إلى منظومة سلوكيات وأفكار تبلورت خلال فترة الحماية منذ تأسيس أول حزب مغربي سنة 1934من خلال "كتلة العمل الوطني" هذه المنظومة هي المسؤولة عن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية[2]

كما نجد أن الأحزاب السياسية المغربية نشأت في سياق وطني لمواجهة سلطات الحماية الفرنسية ،لذلك لم يقدم الحزب المغربي نفسه كمعبر عن شريحة اجتماعية،بل قدم نفسه كممثل للشعب كله،هذا الواقع جعل من الحزب المغربي منذ بداياته معتمدا على مبدأ الإجماع الذي كان يسمح بتخوين كلا اختلاف وترتب عن ذلك اعتبار مشروعية النضال ضد المستعمر ومقاومة أساس كل مشروعية حزبية،بمعنى تمت التضحية بالمشروعية الديمقراطية لصالح المشروعية الوطنية .

مصالح هذه الثقافة الحزبية التي نظمت سلوك القيادات في فترة الحماية ظلت حاضرة بعد استقلال المغرب ،وان عبرت عن نفسها بأساليب جديدة فالحزب السياسي في المغرب عمل بنفس الآليات التي عملت بها الأحزاب في فترة الحماية،ففي فترة الحماية كان يعتبر المخالف عميلا للاستعمار،وفي فترة الاستقلال كان يعتبر المخالف

[1] مارينا أوتاوي،عمر حمزاوي،**الاحزاب العلمانية في العالم العربي/الصراع على الجبهتين** ،أوراق كارنيغي،مؤسسة كارتيغي للسلام الدولي،وشنطن ،2007،ص7

[2] فاتح خننو،مرجع سابق،ص101

عميلا للسلطة القائمة،وتخوين الاختلاف يفيد أن المبدأ الذي حكم اشتغال الآلة الحزبية هو مبدأ الإجماع،كما أن أساس المشروعية لم يتغير مضمونه فأساس كل مشروعية هو مقاومة السلطة السياسية القائمة والنضال ضدها وبالتالي فمن المنطقي أن يبحث الحقل الحزبي المغربي على سند نظري يبرز به هذا التماثل،سند نظري وحده في مقولة ان السلطة في فترة الاستقلال ما هي إلا مقربة الاستعمار،ومن خلال هذا ربطت بعض الأحزاب نفسها بفترة الحماية ،حيث ظلت تسمي نفسها بأحزاب الحركة الوطنية.

ان أهمية الثقافة الحزبية الموروثة عن فترة الحماية ،جعلت الأحزاب السياسية المغربية منذ البداية تفتقد للمشروطية الديمقراطية،وغياب الديمقراطية الحزبية هو احد الاستراتيجيات الاقصائية،تستخدم بشكل سئم بدا المركزية الديمقراطية ،باسم هذا المبدأ مورست مركزية مطلقة لم تسمح بأي اختلاف وحولت الأحزاب السياسية إلى تنظيمات مغلقة تعيد إنتاج سلوك الولاء والخضوع .

كما يمكن تفسير أزمة الأحزاب السياسية المغربية،من خلال هذا المنظور،بالإحالة إلى الدور الذي لعبته السلطة السياسية في تعميق الأزمة الحزبية في سياق محاولتها ضبط بعض التوازنات بناءا على توازنات سياسية خاصة،فقد كان التكتيك الحزبي للسلطة السياسية القائمة يتمثل في إحداث خلط بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية،ففي الدولة المغربية تشكل التعددية الحزبية تعبيرا عن التعددية السياسية حيث يمكن الحديث على نوع من التطابق بينهما، هذا التطابق هو الذي يمنع شرعية الحديث عن الديمقراطية فلا يمكن إطلاقا الفصل بين التعددية والديمقراطية [1].

لكن الصورة في المغرب تختلف تماما، فالتعددية الحزبية لا تعبر عن التعددية السياسية،فأصبحت التعددية الحزبية تكريسا للأحادية السياسية وهذه الإستراتيجية يتم تصريفها وفق آليتين:

خلق الحزب الأغلبي فالسلطة السياسية في سياق ضبط بعض التوازنات، لجأت إلى ما يسمى بالحزب الأغلبي،وهو حزب يرتبط ظهوره عادة بفترة الانتخابات ،هذه الظاهرة عرفها المغرب في سنة 1963 بتأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية كما عرفها المغرب سنة 1978 بتأسيس "التجمع الوطني للأحرار" وهو حزب ضم المستقلين الذين شكلوا أغلبية البرلمان 1977،كما عادت للظهور لسنة 1983 بتأسيس "الاتحاد الدستوري"،غير أن الظاهرة لم يكتمل إخراجها سنة 1996 بتأسيس "الحركة الديمقراطية الاجتماعية "[1]

[1]فاتح خننو ،مرجع سابق
[1]فاتح خننو،مرجع سابق،ص102-105

كما تم إغراق الساحة بالأحزاب السياسية وكان لهذه الآلية هدف واحد وهو إفقاد المشهد الحزب الطابع عقلاني ،حيث نجد تضخم عدد الأحزاب السياسية المغربية من اجل تعميق أزمة الأحزاب السياسية المغربية.

كما يمكن تفسير أزمة الأحزاب السياسية المغربية ،من خلال ربط هذه الأحزاب بالسلوك السياسي للمواطن المغربي،وهنا ينبغي التمييز بين المحددات العامة لهذا السلوك وبين المحددات الخاصة،فما يتعلق بالمحددات العامة يمكن الإشارة إلى مؤشري الفقر والأمية من جهة ،و ضعف الالتزام الحزبي واللامبالاة من جهة أخرى،أما ما يتعلق بالمحددات الخاصة،فينبغي البحث في طبيعة الثقافة الانتخابية باعتبارها ناظمة للسلوك الانتخابي الذي يعبر عن احد تجليات السلوك السياسي بصفة عامة،فالثقافة الانتخابية في المغرب كجزء من المشهد الانتخابي في المغرب ينهض على جملة من الاختلالات الذاتية والموضوعية،والتي تشكل كعوائق من وجه كل إستراتيجية إصلاحية يمكن ان يعرفها الحقل السياسي خاصة الأحزاب السياسية.

درجة أن الاقتراع لا يكون على المؤسسة الحزبية ولا على برامجها ولا على إيديولوجيتها.إنما يكون على أساس الأشخاص اتصالا بقوة القيم التقليدية والمتمثلة في العصبية القبلية والانتماء الإثنوغرافي فسيطرت المحددات التقليدية في فهم وإدراك وممارسة السلوك الحزبي و الانتخابي مغربيا يعمق سيادة هذه الثقافة الانتخابية.

ومن خلال هذا يمكن رصد تصورات وتجليات أزمة الأحزاب السياسية على المستويات التالية :

المستوى الوظيفي تبدو تجليات الأزمة في مستواها الأول على صعيد وظيفة الأحزاب السياسية المغربية ويمكن اختزالها في مهمتين هما التأطير والتمثيل.

مهمة التأطير حيث تجد الأحزاب السياسية المغربية صعوبات في القيام بمهمة التأطير ألمجالي المرتبط بقدرة الحزب السياسي على التغطية الترابية للدولة ،او ما يتعلق بالتأطير التنظيمي وقدرة الحزب السياسي تقوية نظام العضوية من حيث الاستقطاب و التأطير الإيديولوجي ورسم خطه السياسي.

و مهمة التمثيل التي ترتكز على ثلاثة دعائم فالدعامة الأولى مرتبطة بالوسيلة بمعنى المشاركة في الانتخابات،أما الدعامة الثانية متعلقة بالأداة اي تقديم المرشحين باسم الحزب،أما الدعامة الثالثة فهي الغاية وتتمحور حول تطبيق البرنامج السياسي للحزب سواء من حيث تحديد أسلوب تطبيق البرنامج أو من حيث الإشراف على هذا التطبيق وهنا تطرح مسالة قدرة الحزب السياسي على إنتاج قيادات حزبية مؤهلة،إن تجليات الأزمة لا تبدو بشكل واضح على مستوى هذه الوظيفة المعلنة بقدر ما تكشف عن نفسها بجلاء من خلال انجاز الأحزاب السياسية المغربية الوظيفة غير المعلنة في إعادة إنتاج بنية النسق السياسي القائم،وذلك من خلال

مستويين،مستوى آليات التدبير حيث لا يختلف الأحزاب السياسية في تدبير شأنها الداخلي عن السلطة السياسية القائمة من حيث إن هناك اعتماد كلي على آليات التعيين بدل آليات الانتخاب.ومستوى آليات التدبير حيث هناك تشديد على المشروعية التاريخية والوطنية بدل المشروعية الديمقراطية.كما نص عليه دستور المملكة2011.

مستوى إدارة الاختلاف تتجلى أزمة الأحزاب السياسية المغربية في مستواها الثاني في كيفية إدارة الاختلاف داخلها وهنا تطرح إشكالية التيارات السياسية.

فقد ظلت الأحزاب السياسية المغربية تنفي وجود تيارات داخلها،و كان الاعتراف بوجودها يفيد مساسا بوحدتها وبالتالي قوتها التي تحاول الظهور بها أمام الرأي العام،ولكن هذا النفي لم يمنع حدوث انشقاقات طالت الأحزاب السياسية المغربية يمينا ويسارا.[1]

وتبرز علاقة الأحزاب السياسية بالمؤسسة الملكية من خلال أن المؤسسة الملكية مركز القرار الحقيقي والفاعل في النظام السياسي المغربي حتى ذكر احد الباحثين وهو الفرنسي (romy leveau) واصفا المؤسسة الملكية ودورها في الحياة السياسية المغربية بقوله(في قلب النظام السياسي المغربي يوجد رجل واحد هو الملك)،واعتمدت المؤسسة الملكية منذ الاستقلال مبدأ دستوريا ثابتا وهو التعددية الحزبية وذلك بمراهنته على واقع سياسي يعزز دوره التحكيمي ويجسد الانتصار السياسي للمؤسسة الملكية في صراعها مع المكونات الحزبية حزب الاستقلال إذ أن القصر قد عد الأحزاب السياسية خصما له و أنها تعمل بما يهدد مستقبله وصلاحيته وسلطته التقليدية مما جعله يتعامل مع كل حزب على ضوء تقييمه لهذا الحزب او ذالك بالاستناد إلى تاريخه السياسي والنضالي وكل ما يتعلق بالحزب أو الأشخاص المنتمين للحزب وأفكار الحزب وليس على أساس قاعدته الجماهيرية كما أن المؤسسة الملكية استخدمت أسلوب الترهيب والترغيب مع الأحزاب بما يجعل كفة موازين القوى تميل لصالح المؤسسة الملكية على حساب دور الأحزاب السياسية وهو ما اضطر الأحزاب لان تكتفي بالدور الذي رسم لها داخل النسق السياسي المغربي أي بمعنى الدوران بفلك المؤسسة الملكية مما قاد إلى وضع سياسي مأزوم عنوانه عدم إنتاج نخب حزبية قادرة على المبادرة السياسية وهو ما رسخ ثقافة حزبية سياسية انهزامية[1]

ومن أهم أسباب ضعف الأحزاب السياسية في المملكة أن اغلب الأحزاب ولد من الانشقاقات الحزبية وذلك لقدرة السياسيين على توجيه الصراع لصالحهم بتطبيق سياسة الترغيب والترهيب وأحيانا الالتفات حول القوانين

[1] فاتخ خننو،مرجع سابق،ص107

1عبد الرزاق بنان فلالي:**مشروع قانون الاحزاب المغربي بين مسعى تاهيل الاحزاب**.الشبكة الدولية للانترنت http://www.alarabiya.net

الداخلية للأحزاب وهو ما يدل على أن الأحزاب السياسية المغربية تعاني من فقدان الطابع المؤسسي لها مما يعرضها دائما للازمة ويجعلها تعاني ضعفا في نشاطها ومن أهم أسباب الضعف هو سياسات الملك تجاه الأحزاب والتي أفقدتها الطابع المميز لكل حزب مع غياب عنصر الديمقراطية داخل هذه الأحزاب،كما أن النظام المغربي وضع قيودا صارمة أمام المعارضة سواء كانت إسلامية أم يسارية من خلال الاحتواء أم التهميش،ومن خلال الاهتمام بالأساس الديني للشرعية السياسية للنظام ومحاولة إبراز دوره في القضايا والمناسبات الرسمية الإسلامية والعمل على استقطاب النخب المحلية التي تساند الملك باعتباره حاميا لها من التيارات الأخرى،كما تعاني معظم الأحزاب المغربية من فقدان التمايز وهو ما يعود إلى غياب البرامج السياسية وعدم وجود سمات المميزة للحزب السياسي عن غيره سواء في البرامج أم الشعارات أم الرموز بل حتى في الهوية والإيديولوجية،إذ أن هوية الحزب تتحدد أساسا في دوره السياسي سواء كان حاكما أو معارضا فبعض الأحزاب استمرت في مساندة الحكومة منذ النشأة مما جعل مساندة الحكومة هوية لها فضلا عن أن ممارسة المعارضة أصبحت هوية إيديولوجية لبعض الأحزاب بدلا من الدور السياسي المفروض أن تمارسه،وفيما يخص غياب الديمقراطية داخل الأحزاب المغربية فهناك عدة مظاهر لها كتضييق الفرص المتاحة أمام زج الدماء الجديدة في العمل السياسي وغياب الكوادر السياسية داخل الأحزاب السياسية ،مما شكل أزمة في خلافة الزعماء لتلك الأحزاب ،كما توجد صفة أخرى تتمثل بكثرة الانشقاقات داخل هذه الأحزاب لغياب الرؤية الإستراتيجية للفعل ألتكتلي أو الجب هوي ذي الصفة المؤقتة وكونه رد فعل للظروف كما تعد النخب المغربية بطيئة في معدلات النمو وذلك يرجع إلى أن التفاعل القائم فيما بينها ينطبق عليه وصف لعبة الأرجوحة بين التكتلات والأحزاب والنقابات المتنازعة،فإذا ما تمكن جزء من النخبة في فرض سيطرته قامت النخب الأخرى بالتحالف فيما بينها لمعادلة الكفة في مواجهة احتمالية فرض إحدى الكتل سيطرتها وبذلك تنتهي الحياة السياسية إلى الدوران في حلقة مفرغة من النخب والنخب المضادة مما يؤدي إلى فقدان النخب لتأثيرها المطلوب وتكريس جهودها وانتشار السلوكيات الخاصة والعمل للحصول على الوظائف العامة دون الاهتمام بالإرادة الجماهيرية[2]

تظهر وظيفة الأحزاب في تامين الوساطة مابين المواطنين والنظام السياسي إلا أن هذا الدور لا يتفق مع وجهة نظر المؤسسة الملكية المغربية والتي لا تقر بأي وساطة بينها وبين الشعب حيث يمثل الملك الشعب سياسيا ودستوريا من خلال المؤسسة الملكية ،وفي المملكة المغربية يوجد ما يقارب 40 حزبا سياسيا تتفاوت فيما بينها من حيث أهميتها التاريخية في الحياة السياسية المغربية.فبعض الأحزاب لها دورا في الحركة الوطنية ذات التاريخ والدور الكبير في استقلال المغرب ولا تزال تمارس دورها السياسي .وقد حاولت تغير طبيعة النظام

[2] علي سلمان صايل،**النظام السياسي في المملكة المغربية،قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية،دراسات دولية** ،ص55-56

السياسي لكنها فشلت في هذا المشروع ولم تفلح بل اتجهت إلى محاكاة النظام،فضلا عن اتجاهها إلى الوظيفة المنبرية وهو ما افقدها كثيرا من شعبيتها وقاعدتها الجماهيرية حتى غدت هذه الأحزاب تابعة للنظام السياسي وأداة من أدواته،فالأحزاب المغربية اليوم تتمثل في أكثر من اتجاه،فيعضها ديمقراطي إسلامي(حزب الاستقلال)ويعضها قد يصل إلى أن يكون شيوعا(حزب التقدم والاشتراكية)وهناك الاشتراكي الديمقراطي(الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) كما أن بعض الأحزاب قام النظام السياسي بإيجادها وتوجيهها بما يلائمه أحزاب الإدارة العامة المغربية كالاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديمقراطي[1]

كما تكتسي الانتخابات مظهر الوسيلة الديمقراطية او بصفة أعمق مظهر العمل المؤسس للديمقراطية،فالتطور الديمقراطي لا يتم سوى عن طريق الانتخابات بشرط أن تكون حرة ونزيهة فغياب هذا الطابع عن النظام السياسي المغربي ينزع عنه طابع الشرعية، من المسلم به ولو ضمنيا الطابع العالمي الذي تكتسيه طرق الاقتراع أنها الوسيلة الضرورية لتحقيق الديمقراطية التمثيلية.

فاختيار نظام الانتخاب في المغرب لم يتم بطريقة تشاركيه بل تم تقريره،بواسطة استشارة فقهية فرنسية لإضعاف وتقليص الأحزاب الصغيرة،مما جعل هذه الأخيرة تطالب بنظام الأغلبية النسبية.

أن كل المعطيات تؤشر على أن الفعل الانتخابي في المغرب اتجه نحو دمقرطة للزبونية السياسية.وبالتالي يكرس الانتخاب في المغرب في كونه لم يستهدف أي تغيير أو تحويل في علاقة السلطة والهيمنة،فمنذ فترة الستينات أجرى المغرب بانتظام عشرات الانتخابات المحلية والتشريعية التي يمكن اعتبارها مفتوحة وتنافسية نسبيا،غير ان هذه الانتخابات مصممة على أنها آلية للسيطرة على النخب وتجديدها من خلال عميلة إدارية لإعادة الهيكلة و المكافأة والإقصاء.

عرفت الانتخابات أنواع من الحيل السياسية والقانونية والإدارية لوضع آلية ينتقي من خلالها الحكم الملكي حلفاءه السياسيين وكذلك معارضيه الشرعيين. لم يستطع قانون الانتخابات من وضع التزامات بإصلاحات قانونية القمع الفساد وشراء أصوات الناخبين في تغيير طبيعة العملية الانتخابية في المغرب،وأصبحت نسبة المشاركة ضعيفة جراء عمليات التزوير المعلن عنها صراحة في المغرب.

بالوقوف على مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب منذ أولى التجارب التشريعية سنة 1963 يتضح أنها اتسمت بميل حاد إلى التشكيك في مصداقيتها واتهام السلطات الإدارية من طرف الأحزاب المعارضة

[1] علي سلمان صايل،مرجع سابق ص 58

بتزييفها والوقف وراء التجاوزات المؤدية إلى الإجهاز على شرعيتها.وهو الواقع الذي اكتسى طابعا هيكليا أصبحت معه الاستحقاقات الانتخابية في حالة "حلقة مفرغة" تعيد إنتاج نفسها وفق الضوابط ذاتها.كما انه لم تسلم أي تجربة انتخابية في المغرب– باستثناء انتخابات 2002 التشريعية نسبيا– من التشكيك في مسارها والطعن في مدلولها رغم حديث الملكية المتواصل عن ضمانات مركزية،ما أدى إلى تحول الانتخابات إلى مجرد "واجهة" في رأي عدد من مكونات المعارضة التي اختلفت ردود أفعالها بين المشاركة مع التشكيك والتشكيك بالانسحاب والتشكيك بالمقاطعة[1].

وتظهر إشكالية التحول الديمقراطي على المستوى الحزبي والمستوى الانتخابي وعلى الرغم من وجود تعددية حزبية بالمملكة المغربية إلا أنها ضمن سلطة مغلقة و لم تأخذ مجالها المناسب كم أنها لم تؤدي الوظائف المنوط بها كالوظيفة التمثيلية والتنظيمية والاتصالية فضلا عن عدم ضمان المساواة بين الأحزاب السياسية في مجال الدعم المادي والإعلامي مع توجيه الاتهام للنظام السياسي بالعمل على إقامة التوازنات الحزبية بما يضمن مصالحه.

كما يوجه الانتقاد لنص الدستوري 2011 الفصل 11 : "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. السلطات العمومية ملزمة بالحياد إزاء المترشحين ... وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها". بمعنى أن وزارة الداخلية تستمر في احتكار الإشراف على الانتخابات وعلى الاستفتاءات، رغم أن قوى المعارضة ظلت، منذ استقلال المغرب في سنة 1956 إلى اليوم، تتهم وزارة الداخلية بتزوير الانتخابات. من يضمن شفافية وحرية ونزاهة الانتخابات . وكيف تنظم نزاهة الانتخابات . ولماذا لا يشرف قضاء مستقل على تنظيم الانتخابات . دستور 2011 رفض الاستجابة لهذا المطلب.[2]

وتعتبر هذه العوائق التي تتمركز على المستوى الحزبي والانتخابي عقبة في وجه التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يصهر على حماية جميع المواطنين في النظام الديمقراطي.

[1] يونس برادة،**الإشكالية الانتخابية في المغرب،مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي** ،نشر2007/07/29

[2] عبد الرحمان النوضة،**تحليل دستور2011،هل هو ديمقراطي أم استبدادي؟**2011

المطلب الثاني :إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المدني

لقد ساهمت التحولات التي عرفها المغرب بداية التسعينيات، في بروز ترسانة جديدة من الجمعيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الحقوقية والثقافية، وما ساعد على تبلورها أكثر تراجع وتقلص أدوار الدولة في هذه الميادين، فكان ظهورها ضرورة حتمية لملء الفراغ الذي خلفته الدولة كما يقول الدكتور حسن قرنفل، وقد قدر عددها حسب إحصائيات سنة 2007 والذي قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بحوالي0000 3 جمعية، موزعة على الشكل التالي:

3405 جمعية تنشط في القطاع التربوي، 3226 جمعية اجتماعية، 2047 جمعية مهنية، 1291 جمعية ثقافية، 1670 جمعية فنية، 180 جمعية سياسية،170جمعية علمية .بالإضافة إلى كل من الجمعيات الحقوقية والنسائية وكذا الجهوية التي تفتقد إلى إحصائيات مضبوطة ." "ليعرف عددها ارتفاعا محسوسا في الآونة الأخيرة.

وذلك حسب آخر الإحصائيات الرسمية، حيث أكدت دراسة لوزارة التخطيط أن عدد الجمعيات بالمغرب بلغ ما مجموعه 44000و 771 جمعية مع سنة 2012.

وبناءً على ما اتفق أغلب الباحثين عليه بشأن مكونات المجتمع المدني عامة، يمكن القول أن أهم تنظيمات المجتمع المدني المغربي لا تخرج من دائرة الجمعيات التالية:

- النقابات،- جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الجهوية،- الجمعيات النسائية،-الجمعيات الثقافية الأمازيغية،- الجمعيات الاجتماعية والتطوعية،- الحركات الاجتماعية-

يتضح أن المجتمع مدني المغربي ، من حيث الهيكل، قد عرف قفزة كبيرة من حيث حجمه الذي يفوق 40 ألف جمعية، إلا أن النخب المشكلة لتنظيماته جعلت من الزعامة صكا ملكيا لا ينتقل إلا بديمقراطية الموت أو ثقافة الانشقاق، فالرئيس الذي تنتخبه الأجهزة في البدء لإدارة الجمعية أو النقابة أو ما شابه ذلك يظل رئيسا مدى الحياة، وأعضاء المكتب المسير الذي يعملون إلى جانبه، سيظلون أيضا أعضاء في المكتب المسير ما دام الزعيم قد رضي عنهم، فالتقاعد من الفعل الجمعوي أو النقابي يظل أمرا نادر الحدوث. أما من حيث المحيط والبيئة التي تشتغل فيها منظماته أين نجد المؤسسة الملكية محور لكل المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، والهدف من وراء السيطرة المركزية على الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع المغربي هو الحد من ظهور فاعلين سياسيين واجتماعيين مستقلين عنها يتمتعون بقوة مادية ورمزية منافسة لها يمكن أن تؤثر في القرار السياسي المركزي[1].

[1] موزاي بلال،**دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تبسة،ص. 183-185

وعلى هذه الشاكلة، يظهر أن الدولة تسعى إلى التحكم في جميع الفواعل، بما فيها " المجتمع المدني"، لهذا تجدها تحاول دائما تجاوز الهيئات السياسية والحقوقية بل وحتى المؤسسات المنتخبة والتعامل مباشرة مع المجتمع، وذلك لأهداف أساسية ثلاثة:

- **الأول** التحكم في تطور المجتمع المدني وإحتوائه .
- **الثاني** سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة السابقة .
- **الثالث** معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أعلى أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات المنتخبة.

هذه الهيمنة للمؤسسة الملكية على جميع الحقول والمقننة بالدستور الفصل 19من دستور 1996 ، والفصلين 41-42 من دستور 2011 كان لها التأثير السلبي الكبير على فعالية المجتمع المدني المغربي في هذه السنوات الأخيرة.

وبالنسبة للمؤشر الثالث المتعلق بمدى قدرة المجتمع المدني على تفعيل القيم الاجتماعية الإيجابية، فتظل محدودة في الحالة المغربية، وهذا نتيجة استمرار الجماعات الوسيطة التقليدية بأداء أدوارها كما يقول الأستاذ "حليم بركات"، والتي تشكل القبيلة، الطائفة، القرية والحي، المجتمع المحلي أهمها، هذه الجماعات التي ساهمت في نشر قيم اجتماعية معاكسة تماما لقيم المجتمع المدني (كالزبونية،الولاء والانتهازية)....، مما ساهم في غياب تصور نسقي متكامل لمشاريع اجتماعية من طرف المجتمع المدني المغربي"

فغياب مسافة بينه وبين الدولة يجعل السلطة السياسية متحكمة فيه بطريقة تجعله يتحول إلى امتداد هامشي لمؤسساتها، وليس قوة فعلية تشغل وضعا مكانيا بين نمط الدولة والبنيات الاجتماعية، وتجاوز هذا الوضع يبقى رهين تحقيق المجتمع المدني الفاصل بين النقد السياسي والمبادرات المدنية، مما يجعله يتلمس السياسة بمعنى التنمية والتوجيه والتدبير، وليس بمعنى السجال والمراهنة على دخول اللعبة السياسية من دون ضمانات قانونية.

وفيما يتعلق بالمغرب هناك رأي يؤكد أن ثمة صعوبات تحول دون بروز مجتمع مدني قوي وفعال وان هذا الأمر يعد نتاجا للثقافة السياسية والوضع المؤسسي،وخاصة ان النخب المغربية جميعها تتداخل مع النظام بل وتمثل العمود الفقر له، وتلتقي مع أجهزة الدولة بشكل وثيق[2] كما أنها تعاني من أزمة تترجم بشيخوخة رجال السياسة ان نظام الحكم يستخدم أساليب أخرى لضمان نوع من السيطرة على المجتمع المدني وتتضمن هذه الأساليب عنصر التمويل ، حيث تسهم الدولة في العديد من الحالات في تمويل أنشطة بعض تنظيمات المجتمع المدني الأمر الذي يدعم قدرة الدولة على التأثير في أنشطتها وأدوارها.

سيترتب عن هذا السياق العام نوع من السلبية/الجمود الاجتماعي حيث ستتشكل مختلف مظاهره عوائق أمام بروز المجتمع المدني وبتالي عدم الوصول الي ديمقراطية حقيقة ويتعلق الأمر بالمظاهر التالية تتمثل في إضعاف هياكل التبعية الاجتماعية المستقلة،الإبقاء على المجتمع في حالة تبعية /خضوع اجتماعي واقتصادي تجاه الدولة . وترسيخ المواقف السياسية واحتدام الصراعات بين الملكية وأحزاب المعارضة

[2] يوسف شويحة،مرجع سابق،ص-93 94

المبحث الثاني: الفراغ السياسي في الحكومة المغربية في الفترة 2011-2016

مرت المملكة المغربية بأزمة سياسية حقيقية تتجلى في غياب مؤسسة من مؤسسات الدولة وهي الحكومة، أي بدون جهاز تنفيذي، وبالتبعية، بدون جهاز تشريعي، والنتيجة المباشرة هي تعطيل عجلة الاقتصاد والاستثمار والتشغيل، وشل المؤسسات الدستورية، والدخول في فراغ سياسي لا تعرف تبعاته، بحسب تحليل الدوائر السياسية في الرباط.

ولقد شهدت تجربة التناوب التوافقي عدة إشكالات تتلخص في كون أن التناوب التوافقي،لم يسهم في حل مشكل ضعف المؤسسة البرلمانية ،بل خلق أزمة داخلها فالأحزاب التي كانت في السلطة أو ما يعرف بالأحزاب الإدارية لم تكن مهيأة للقيام بالدور الجديد الذي أسند إليها(أي المعارضة)لذالك ظل دورها كمعارضة محدود خصوصا في بداية الولاية التشريعية وحتى حزب العدالة والتنمية الذي يمثل المعارضة الجديدة اكتفى في البداية بموقف المساندة النقدية ويعني بها (سلوك حضاري أصيل يتمثل في تمكين الحكومة من أجواء مناسبة للعمل والانجاز حتى ولو لم نشارك فيها...مع الاحتفاظ بحق المراقبة والمحاسبة عند الضرورة توخيا للترشيد والتسديد).[1]

كما غاب على الحكومة التوافقية الانسجام بين أعضائها على مستوى أحزاب الكتلة إذ تعرض الأداء الحكومي للانتقاد من طرف الأحزاب الأخرى وعلى مستوى مختلف مكونات الحكومة مثل العلاقة بين وزراء الكتلة ووزراء أحزاب الإدارة فأثرت هذه المعطيات بشكل كبير على حصيلة العمل الحكومي بشكل عام مما أدى عدم التوافق في تشكيل الحكومة إلى الوقوع في أزمات حقيقة جمد العمل الحكومي وأصبحت في فراغ سياسي حقيقي.

[1] سفيان ناشط، عثمان تليمة ،**الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات و الرهانات** ،بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام،جامعة الحسن الأول، 2013-2014

المطلب الأول: قراءة في سياق الفراغ السياسي في الحكومة المغربية

بعد مرور ست سنوات على اندلاع الانتفاضات العربية، يواجه العاهل المغربي محمد السادس نسخته الخاصة من معضلة الملك، وتشكّل الأزمة الحالية في تشكيل الحكومة المغربية اختباراً مهماً له. فحزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي فاز بأكبر عدد من الأصوات في خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر 2016، مما سمح لأمينه العام عبد الإله بنكيران أن يحافظ على منصبه كرئيس للحكومة. لكن نفوذ بنكيران أخذ يضعف بعد استمرار الفشل في محادثات تشكيل حكومة ائتلافية لمدة زادت على أربعة أشهر، وعرقلتها من قبل الأحزاب الموالية للقصر ، وتشير الأزمة السياسية إلى أن الوعود التي أعقبت الثورات العربية عام 2011، بتقاسم السلطة والملكية الدستورية، لم يتم الوفاء بها، والانقسام اليوم هو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، فالدولة لا تزال تعمل دون وجود حكومة برلمانية فعالة، من خلال نموذج الحكم التقليدي في المغرب.[1]

الا أن النظام الحاكم لم ينجُ من فورة الثورات العربية عام 2011. ففي 20 فبراير 2011، خرج آلاف المغاربة إلى الشوارع في الكثير من مدن المملكة، مطالبين بالتغيير السياسي والاجتماعي – الاقتصادي.

قام أكثر من 40 جمعية وحزب بتشكيل ائتلاف عُرف باسم حركة 20 فبراير، ضمت في البداية مجموعات من مختلف الأطياف السياسية، بما فيها الأحزاب اليسارية العلمانية والجمعيات الإسلامية الأكثر تحفظاً. أدى هذا التحالف إلى رد فعل سريع من قبل الملك، واكب ارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح.

بعد أسابيع من الاحتجاجات الواسعة، ظهر الملك محمد السادس في خطاب متلفز يوم 9 مارس وعد فيه بإصلاحات دستورية واسعة، تشمل تعزيز قوة البرلمان والحد من سلطة العائلة المالكة، وعيّن لجنة لصياغة دستور جديد، تم الاستفتاء عليه في 1 يوليو، والنتيجة كانت موافقة 98,5 في المئة من الناخبين على الدستور المغربي للعام 2011. أهم هذه التغييرات الدستورية تمحورت حول فصل السلطات بشكل أفضل، وتعزيز استقلال القضاء، وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء (الذي بفضل هذه التغييرات سوف يأتي من الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات البرلمانية).

على غرار دول المنطقة الأخرى، أدت الفترة التي أعقبت الثورات الشعبية إلى ظهور حزب من التيار الإسلامي (برئاسة زعيمه السياسي منذ مدة طويلة). ففي حالة المغرب، تمثل التيار الإسلامي بحزب العدالة والتنمية وبنكيران، وذلك بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2011.

ورغم الإشادة الواسعة بالإصلاحات الدستورية والسرعة التي تمت بها معالجة الوضع، إلا أن معظم أعضاء حركة 20 فبراير اعتقدوا أن التغييرات لم تصل إلى المستوى المطلوب. وشككوا في مركزية النظام الملكي في تشكيل الدستور الجديد، وشعروا أيضاً أن مطالبهم لم تتحقق على نحو كاف. وشهدت الحركة انقساماً أفقدها زخمها مع انطلاق عملية إصلاح النظام الملكي. وبحلول نهاية العام 2011، تمحور السؤال الأكبر حول تقاسم السلطة بين حكومة بنكيران التي يقودها الإسلاميون من جهة، والملك وأعضاء مجلس الوزراء من جهة أخرى.

[1] عادل عبد الغفار،**المغرب:معضلة الملك**،مقال https://www.brookings.edu تاريخ النشر02مارس2017،تاريخ الاطلاع 2017/04/12

أخذت حكومة بنكيران نصيبها من المعارك السياسية بين عاميّ 2011 و2016. وللمملكة المغربية تاريخ حافل من سيطرة القصر على النظام السياسي المتعدد الأحزاب، ورغم أن جميع الأحزاب الرئيسية التي تشارك في الانتخابات يجب أن تبقى على مقربة من القصر، إلا أن هناك درجات متفاوتة من القرب، الأمر الذي يولّد انشقاقات في صفوف الأطراف المتحالفة و في البداية، شكل حزب العدالة والتنمية ائتلافاً مع حزب الاستقلال القوي والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية عند وصوله إلى السلطة في العام 2011.

وفي نهاية المطاف، برز حزب الأصالة والمعاصرة على الساحة السياسية من خلال قيادته لتحالف أحزاب المعارضة، وبما أنه تأسس على يد فؤاد عالي الهمة، مستشار الملك، في العام 2008، يُنظر إلى هذا الحزب على أنه مقرب بشكل خاص من القصر. وفي خلال هذه الفترة، حدث تغير في الائتلاف الحكومي بانسحاب حزب الاستقلال ليحل محله حليف رئيسي مقرّب من القصر، هو حزب التجمع الوطني للأحرار. ومع إعادة تنظيم الائتلافات الحزبية في خلال فترة حكم بنكيران، تراجعت سلطاته و كانت أهم الوزارات (الداخلية والخارجية والمالية والشؤون الدينية) كان يقودها سياسيون من الأحزاب أو التكنوقراط المقرّبين من القصر.

وعلى الرغم من هذه القيود المؤسساتية الموضوعة على سلطات بنكيران وحزب العدالة والتنمية، إلا أنّ أولوياتهما في التحرر الاقتصادي، وتحقيق التوازن في الميزانية، ومكافحة الفساد حصدت تأييداً شعبياً في معظم المدن الكبرى في الانتخابات المحلية عام 2015. فحصل حزب الأصالة والمعاصرة على مقاعد أكثر في المناطق الريفية، في حين سيطر حزب العدالة والتنمية على مقاعد المدن.

وبعد أن حققت الانتخابات المحلية في العام 2015 مزيداً من النفوذ لحزب العدالة والتنمية على الصعيد المحلي– رغم عمل حزب الأصالة والمعاصرة كقوة معارضة في المناطق الريفية– برزت مخاوف حقيقية حول أي من هذين الحزبين سيفوز في الانتخابات البرلمانية للعام 2016. لكن الأمر انتهى بتفويض شعبي لدور حزب العدالة والتنمية، وخصوصاً لشخصية لرئيس الوزراء بنكيران السياسية. ورغم الهجمات المستمرة على بنكيران، حقق حزب العدالة والتنمية وائتلافه الحاكم 125 مقعداً، بينما حقق حزب الأصالة والمعاصرة 102مقعداً، الأمر الذي خلق تحديات أمام أي اتفاق ضمني بشأن تقاسم السلطة بين القصر ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية الأخرى.

رغم أن سلطة حزب العدالة والتنمية على المستويين المحلي والوطني بدت آمنة كفاية لضمان قدر أكبر من تقاسم السلطة في النظام السياسي المغربي، إلا أن محادثات الائتلاف الحكومي انطلقت بشكل غير متكافئ. فعلى نحو مفاجئ، انضمّ وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش (أحد أثرى رجال الأعمال في المغرب، وصديق مقرّب من الملك) من جديد إلى حزب التجمع الوطني للأحرار. شكّل ذلك إشارة للأحزاب السياسية والمراقبين المنتقدين بأن القصر سيؤدي دوراً فاعلاً في تشكيل التحالف الحكومي المقبل.[1]

[1] عادل عبد الغفار،**المغرب:معضلة الملك**،مرجع سابق

قام حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقوده الآن أخنوش، بتشكيل تحالف مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية، لمعارضة خطط بنكيران بتشكيل حكومة ائتلافية، ما أدى إلى خلق سلسة من العراقيل وإلى بقاء البلد من دون حكومة مدة أربعة أشهر. إنّ الأزمة الحالية، كما وصفها المفكر المغربي المعطي منجب، هي "صراع وراء الكواليس على السلطة بين القصر وحزب العدالة والتنمية".

يتضح من تاريخ التعددية الحزبية في المغرب، أن القصر يتحكم في النظام من الداخل. فالحفاظ على حلفاء القصر في الأحزاب السياسية الرئيسية في كل من الحكومة والمعارضة، هو أساسي لسيطرة العائلة المالكة على السياسة المغربية. في الوضع الحالي، فإن أخنوش– الصديق المقرب من الملك– موجود في المقدمة، ومن المرجح أنه سيدخل التحالف الحكومي وسيؤثر في القرارات السياسية.

يعكس هذا الوضع استمرار تأثير القصر على النظام السياسي، إن لم يكن تكثيفه، وبالتالي فإن الوعود التي قُطعت في العام 2011 بتقاسم السلطة ضمن نظام ملكي دستوري لم تحقق.[1]

إذا قرر القصر الدعوة لإجراء انتخابات أخرى – وإن استمرّت محاولات تهميش حزب العدالة والتنمية – قد يشوّه ذلك صورة المغرب وقصة نجاح العملية الديمقراطية التي روّج لها القصر بعد الثورات العربية. وعلاوة على ذلك، صحيح أنّه يمكن تهميش حزب العدالة والتنمية على المدى القصير، إلا أن هذه الإستراتيجية لن تكون مجدية على المدى البعيد، في حال تمكّن الحزب أن يحافظ على زخمه في صناديق الاقتراع في الانتخابات المحلية والوطنية. من ناحية أخرى، إن لم يتم تقليم أجنحة حزب العدالة والتنمية، فمن المحتمل أن يصبح أكثر شعبية وتأثيراً. وهنا تكمن معضلة الملك الكبرى.

[1] عادل عبد الغفار،**مرجع سابق**

المطلب الثاني: دور المؤسسة الملكية في إدارة الفراغ السياسي في الحكومة المغربية

تلعب المؤسسة الملكية الدور البارز في إدارة الفراغ السياسي من خلا تفعيل **الدور التحكيمي** أو **حل البرلمان و إجراء انتخابات جديدة** وهذا من اجل تشكيل الحكومة ولقد لعبت المؤسسة الملكية عبر التاريخ دورا كبيرا في إدارة مثل هذه الأزمات ، وترجع أهمية المؤسسة الملكية إلى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية في إدارة مؤسسات الدولة ،وإدارة الشأن العام، للحفاظ على الاستقرار داخل المملكة. ويبقى الحل الوحيد بين يدي ملك البلاد لاعتبارات دستوري وسياسية وتاريخية ودينية . ويراد بالتحكيم الملكي تدخل الملك لحل النزاع الذي يقع بين الأطراف المتصارعة (الأحزاب السياسية) للوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف

اولا:الإطار التاريخي والدستوري للتحكيم الملكي

تقترن وظيفة التحكيم الملكي من الناحية التاريخية بواقع التعددية المقترن بهاجس الحفاظ على استدامة العيش في ظل الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتكريس حد أدنى من شروط الاندماج في نسق الدولة المغربية والمحافظة على رصيد الولاء والتعايش السلمي . وقد تعززت هذه الوظيفة بفضل الانتقال من الارتكاز على قوة القبيلة والزاوية[1] ، كمحدد حاسم سابقا للسلطة، لفائدة الاستناد على رصيد الولاء لرمزية إمارة المؤمنين التي كانت تدفع حتى قبائل ومناطق السيبة إلى الاعتراف الطوعي بهذه المشروعية الرمزية واللجوء لطلب التدخل التحكيمي في نزاعاتها من أجل المحافظة على التعايش السلمي.

ومن الزاوية الدستورية، فقد تم تكييف وظيفة التحكيم الملكي في ظل الملكية الدستورية ،علما أنها لم تكن قبل دستور 2011 واردة بشكل صريح ومباشر في فحوى الوثيقة الدستورية، بل كانت تستمد من مفهوم التمثيلية الدستورية الأسمى وباقي المقتضيات الدستورية التي تكرس تموقع الملك فوق الصراع السياسي والحزبي.

كما تجسدت المرجعية الدستورية الضمنية للتحكيم الملكي من خلال الالتزام الدستوري بالتعددية الحزبية ومنع نظام الحزب الواحد، وبتجديد الالتزام الملكي بالتموقع فوق صراع الأحزاب وممارسة وظيفة " الموحد المرشد والناصح الأمين والحكم الذي يعلو فوق كل انتماء" في خطاب العرش الأول .

و مع ربيع الإصلاح الدستوري لسنة 2011 صار التحكيم الملكي يكتسي صبغة دستورية صريحة طبقا للفصل 42. فالملك باعتباره رئيسا للدولة وممثلها القانوني الأسمى، هو الحكم الأسمى بين مؤسساتها . وبموجب هذه الخاصية الدستورية يسهر على احترام المقتضيات الدستورية وضمان حسن سير المؤسسات الدستورية، و صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وكذا احترام التعهدات الدولية للمملكة. مما يعني بالتصريح المنطوق أن الملك يمكنه أن يمارس وظيفته التحكيمية الدستورية بشكل تلقائي وفي نطاق

[1] حسن أهويو،**التحكيم الملكي في تشكيل الحكومة الجديدة** ،مقال، http://www.jadidpresse.com تاريخ الاطلاع 2017/03/25

المقتضيات الدستورية والاختصاصات المنوطة به دستوريا ، بما يخدم ويحقق غرض اعتباره حكما أسمى . كما يمكنه أن يمارس هذا التحكيم بناء على طلب صريح أو ضمني من الفرقاء في الحالات المحددة دستوريا والمتعلقة أساسا بتجاوز مقتضيات دستورية أو تعثر سير مؤسسات دستورية ووجود تهديد للاختيار الديموقراطي أو للحقوق والحريات الفردية أو الجماعية أو الإخلال بتعهدات دولية.

أزمة تشكيل الحكومة أوجبت تدخل المؤسسة الملكية من خيار التحكيم الملكي، بالقول إن التحكيم الذي من مهام الملك لا يمكن أن يكون موضوع حسابات عددية لتأسيس أغلبية ما، ولكن دوره هو بلورة تصور دستوري يمنح حقاً مكتسباً لهذا الحزب أو ذاك، مع إمكانية الانصراف على المكتسب في حال الأزمة إلى حل بديل يكون له الأساس الدستوري.[1]

كما تعمل المؤسسة الملكية الدور الأهم و تلعب الدور الريادي في التوجيه والإشراف الاستراتيجي على السياسات العمومية وذلك من خلال العديد من الآليات الدستورية حيث أن هذه المؤسسة تحظى بمكانة محورية في النسيج التاريخي والاجتماعي والسياسي المغربي ، الأمر الذي يفسر ديمومتها واستمرارها كمؤسسة فاعلة متميزة عن مثيلتها من الملكيات ، إنها تحتل مكانة أساسية في النظام الدستوري المغربي بحكم وجودها على رأس المؤسسات الدستورية وامتلاكها لصلاحيات دستورية تمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي ، وهو وضع كرسته مختلف الدساتير المغربية 1962-1970-1992-1996-2011

للمؤسسة الملكية سلطة مخاطبة الأمة والبرلمان ورئاسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ، إن المواطن المغربي سيلاحظ أن الملك يعطي إشارات وتوجهات حول السياسات العمومية بالمغرب ، وذلك من خلال الخطب الملكية التي لا يمكن اعتبارها مجرد خطابات أو منجزات لفظية وإنما بيانا مرجعيا لكل الفاعلين وخارطة عمل لكل المتدخلين ورسائل صريحة وضمنية لكل المعنيين بالسياسات العمومية ، كما تعتبر أيضا آلية إنزال الممارسة السياسية من التنظير الى الواقع ومطابقتها لهموم المواطنين وتتبع الرأي العام لها ، لذلك فان الخطب الملكية تتميز بدلالات دستورية منصوص عليها في الوثيقة الدستورية تارة مؤسساتية وتارة أخرى توجيهية ، انها أيضا ألية للتواصل مع الشعب ومضامين تقدم تقييما للسياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومة أيضا مستمرة في الجمع بين ثنائية تقييم السياسات الحكومية والإعلان عن مشاريع إستراتجية مرتبطة بالدولة والسياسات العمومية

واذا كان القضاء يشكل السلطة الثالثة ضمن السلط والمؤسسات الدستورية للدولة الحديثة ويمكن مقاربته بصورة عامة في مجموعة القرارات والأحكام المتخذة تنفيذا للنصوص القانونية ووفق إجراءات مسطرية معلومة ومع الاختصاص المرجعي للسلطة القضائية هو السهر على احترام وتنفيذ القانون ، فان الملك يرأس هذا المجلس.[2]

[1] هشام أعناجي،**أزمة الفصل 47 بالمغرب..الخيارات للملك وحده** ،مقال تاريخ النشر،2017/03/25 http://www.huffpostarabi.com تاريخ الاطلاع2017/03/29

[2] علي اكو، **الشأن العام الوطني بالمغرب** ،مقال http://www.alkanounia.com الاطلاع 2017/03/15

وهذا راجع الى طبيعة العلاقة النظامية المكرسة دستوريا بين جلالة الملك والقضاة ، والتي بموجبها تجعل من الأحكام القضائية تصدر باسم جلالة الملك وتأخذ هذه العبارة الأخيرة مدلول النيابة الشخصية في إصدار الأحكام.[1]

ومن خلا الفصل 47 من دستور المملكة المغربية فان دور المؤسسة الملكية في هذا السياق أي في حالة الفراغ الحكومي وبدون رئيس الحكومة وفشل الخيار التحكيمي للملك وعدم قدرة على التوفيق بين الأحزاب التي فازت في الانتخابات فان على الملك الانتقال إلى الخيار الثاني و يتمثل في إجراء انتخابات مبكرة للخروج من هذه الأزمة و يبقى إجراء انتخابات جديدة إحدى السيناريوهات المطروحة، وذلك بعد حل البرلمان من طرف الملك[2].

وحسب الفصل 47من الدستور فان استقالة رئيس الحكومة يترتب عليه إعفاء الحكومة بكاملها من لدن الملك وتواصل الحكومة المنتهية مهامها وتصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة .ويكون كله تحت إشراف المؤسسة الملكية.

1 علي اكو،مرجع سابق

[2] الأناضول، **4 سيناريوهات في حال فشل بنكيران في تشكيل الحكومة المغربية**،تاريخ النشر 2017/01/11 http://www.alayam24.com تاريخ الاطلاع2017/03/12

خلاصة الفصل الثاني

ان إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية تظهر من خلال وقوف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في وجه التحول الديمقراطي الحقيقى لنظام المغربي وهذا من خلال المساندة الكبيرة للمؤسسة الملكية وتغلغل المؤسسة الملكية داخل الأحزاب السياسية وداخل المجتمع المدني فكانت من بين أهم إشكالات التحول الديمقراطي

- الأحزاب السياسية تنتح نخب وفق نظام الولاءات فالمناضلين في الحزب إذا كان هدفهم الوصول إلى النخبة الحاكمة يجب أن يقدموا الطاعة والتقرب من زعيم الحزب الذي لا تنتهي ولاية زعامته إلا بالموت بمعنى آخر غياب الديمقراطية داخل الأحزاب لذلك يلجأ أعضاء الحزب والمنخرطين فيه إلى طرق ملتوية من أجل الوصول إلى القمة.
- اغلب الأحزاب ولد من الانشقاقات الحزبية،ولم تؤدي وظائفها الحقيقية للوصول إلى ديمقراطية حقيقة
- الدعم المالي من طرف المؤسسة المكية للأحزاب السياسية ولجمعيات المجتمع المدني قلل من دورها في الوصول إلى الهدف الديمقراطي.
- غياب ثقافة سياسية في وسط المجتمع المدني المغربي ،وشيخوخة رجال السياسة وتبعيتهم للبلاط الملكي من اجل مصالحهم الشخصية.
- الحكومة في المغرب تخضع للتعيين الذي يتمتع به الملك، فالوزراء الذين شكلوا الحكومات المتعاقبة ليس دائما ينتمون إلى الأحزاب الفائزة في الانتخابات فمنهم من ينتمي ومنهم من لا ينتمي للحزب وهذا من خلال التعيين المباشر للملك.
- تدخل الملك مباشرة في حالة استقالة الحكومة عن طريق التحكيم الملكي بين الأحزاب السياسية أو إعادة انتخابات جديدة.

الفصل الثالث

المؤسسة الملكية في المغرب وسياق التحول الديمقراطي

المبحث الأول :امتدادات الشرعية للمؤسسة الملكية المغربية

المطـلب الأول:الامتداد التاريخي الديني

المطلب الثاني: الامتداد السيـــاســـي

المبحث الثاني: الاقتراب المؤسسي للمهام الدستورية للعاهل المغربي وفقا لدستور2011

المطلب الأول :المؤسســة الــتشريـــعيــة

المطلب الثاني : الحكومة في المملكة المغربية

الفصل الثالث : المؤسسة الملكية في المغرب وسياق التحول الديمقراطي

من أهم سمات وخصائص النسق السياسي المغربي، نجد الوضع الخاص الذي تتمتع به المؤسسة الملكية مقارنة بباقي القوى والمؤسسات السياسية الأخرى، وهو الوضع الذي يمدها بعناصر القوة التي تخولها صفتي السمو والهيمنة[1]فالملك هو أهم عنصر حيث يجله المغاربة باعتباره شريفا وحاملا للبركة، لكنهم عرفوا دائما كيف يميزون بين قداسته الشخصية وسلطة حكومته، وغالبا ما كانوا يعترفون بالأولى دون الاعتراف بالثانية[2]، فالعاهل المغربي هو رأس السلطة التنفيذية، والدستور المغربي يضفي على مكانته خصائص تجعله أكثر سموا، فالملك يتولى مهمة ثلاثية: دينية، وقومية، وسياسية[3]

ويعتبر الحديث عن المؤسسة الملكية حديث عن مؤسسة رئاسة الدولة ،أنها مؤسسة المؤسسات ،أنها الدولة المغربية بذاتها،تمثل استمرارية النظام السياسي،بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواء كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو نقابات أو مؤسسات تقليدية كالقبيلة والزاوية ، تتأسس مشروعية المؤسسة الملكية على أساس تاريخي وديني وعلى الأساس دستوري .

كما تحتل الملكية مكانة سامية بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد على قمتها فتكريسها كمؤسسة يبدو من خلال الضمانات المخولة لها بمقتضى النصوص الدستورية وبالنسبة لهذه الضمانات تكتسي سلطتها ومدلولها في علاقتها مع الحكومة والبرلمان.[4]

ويتمتع الملك المغربي بسلطات وصلاحيات سياسية ودستورية لا تضاهيها سلطات أية مؤسسة أخرى وبتالي فله دور رئيسي وحاسم في النظام السياسي المغربي.[5]

---

[1] عبد الرحيم العطري, مرجع سابق,ص 23-24.

[2] زين العابدين حمزاوي (**أسس هيمنة المؤسسة الملكية ،نموذج إمارة المؤمنين في المغرب**) المجلة العربية للعلوم السياسية،عدد19،جوبلية2008،ص147.

[3] جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**،ترجمة ماجد نعمة عطية ،الطبعة 1،بيروت:دار الوحدة للطباعة والنشر 1982 ،ص137

[4] سفيان ناشط، عثمان تليمة ،**الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات و الرهانات** ،بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام،جامعة الحسن الأول، 2013-2014

[5] غسان كريم مجذاب،**دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية** ،كلية العلوم،الجامعة المستنصرية،ص145

المبحث الأول :امتدادات الشرعية للمؤسسة الملكية المغربية

ارتكنت الملكية المغربية في بناء نظريتها حول الحكم إلى المنطق الثيوقراطي[1] والأسس الإلهية مكرسة بذلك قدسية المؤسسة الملكية لإحكام قبضتها على المجال السياسي باعتماد وسيلتين يصفهما المحلل السياسي المغربي" محمد الطوزي" ب"الوسيلتين الفعالتين لبسط النفوذ "، وتتجسم الأولى في احتكار الملكية للرموز الدينية، بينما تتجسد الثانية في قدرة الأجهزة المحيطة بالملكية والخادمة لها على ترجمة مفاهيم المؤسسة الحاكمة إلى ممارسات حقيقة .ومن خلال هذا سنعالج في المطلب الأول الاستمداد التاريخي الديني للمؤسسة الملكية وفي المطلب الثاني نعالج الاستمداد السياسي الحديث للمؤسسة الملكية.

المطلب الأول:الامتداد التاريخي الديني:

يعتبر الدين عاملا رئيسيا من عوامل بناء وتدعيم الشرعية السياسية،خاصة في المجتمعات التي مازال يعلب فيها هذا الأخير دورا محوريا في تفسير نظامها الاجتماعي،مثل المجتمعات العربية ،فالدين أقدم فكرة حاضرة في ذاكرة وثقافة هذه المجتمعات،وذلك بما يحتويه من تقاليد ورموز ،وفي المقابل نجد ان فكرة الدولة المؤسساتية أقل حضورا بسبب عدم قدرة هذه المجتمعات على التخلص من كل ما هو تقليدي،لاسيما اذا كان هذا التقليد يمثل الأفكار الدينية لما لها من تأثير قوي على أفكار الناس وسلوكياتهم،هذا ما جعل الحكام منذ فجر التاريخ يعملون على دمج الحقلين السياسي والديني للحصول على حكم الهي غير قابل للانتقاد،لان مصدروه هو الله وبالتالي فهو أمر مقدس.[2]

فالإسلام في المغرب يمثل أبرز الثوابت التي تعطي الشرعية الدينية للملك،كونه أميرا للمؤمنين،ومن سلالة شريفة ترجع إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب هذا النسب الشريف الذي أصبح يمثل في المغرب جوهر كل مشروعية سياسية.

إن مسألة توظيف الدين في الأنظمة الإسلامية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب،هي عادة يتم استخدامها لإخضاع المجتمع ودعم النظام القائم مهما كان شكله،فممارسة الحكم في المغرب يقوم على الأساس الثيوقراطي الإلهي حيث يقوم هذا الحكم بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مبدأ العصمة،وأيضا استخدام الدين كسلاح اجتماعي،لخدمة الأغراض السياسية،وكذلك إثارة النزاعات بين القبائل أحيانا لإضعافها وإبعاد أفراها عن الاهتمام بأمر السلطة المركزية.

---

[1] ثيوقراطية **و تعني حكومة الكهنة أو حكومة دينية. تتكون كلمة** ثيوقراطية **من كلمتين مدمجتين هما" ثيو"وتعني الدين "وقراطية" وتعني الحكم وعليه** فان الثيوقراطية هي نظام حكم شرعيته مباشرة من الإله. وتعتبر الثيوقراطية من أنواع الحكم الفردي الذي كان يحكمها الملك عن طريق الوراثة و لا يجوز لأحد مخالفته باعتباره خليفة الله، حتى قيل من يخالف الخليفة فقد يخالف الله

[2] هند عروب،**مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**،الرباط،دار الأمانن،2009،ص148

إن إدخال المقدس في الخطاب السياسي كأحد الرموز السياسية التقليدية المؤثرة ،لا يمكن فصله عن الصفة الدينية التقليدية للمؤسسة الملكية من جهة ،وعن ظاهرة تجذر الثقافة التقليدية في المجتمع المغربي، حيث يسهل إنتاج الشرعية وكسب الولاء من خلال آلية التوظيف الديني.

فبهذه الصورة نجد ان المؤسسة الملكية وباستخدام الدين تسعي لتوظيف كل المؤسسات والهياكل والنظم القائمة لمصلحة المنظومة الدينية الرسمية،وعملية التوظيف هذه هي أساسا نوع من أنواع إضفاء الشرعية على النظام السائد،أما مدى نجاح عملية التوظيف هذه فيتوقف على درجة الحرية التي تتمتع بها المجموعة الدينية تجاه المؤسسات الأخرى وبخاصة اتجاه المؤسسة الملكية.

أن حضور المقدس الديني في الخطاب السياسي الملكي له أهمية كبيرة،فهو يرفع من شأن الخطابات الملكية ويعطيها صفة القداسة الدينية والسياسية،لذلك يتم إدخال المقدس مثل الآيات والأحاديث في الخطابات السياسية للملك من اجل دعم مواقفها السياسية،فمن خلال مقولات ومصطلحات دينية تكتسب كثيرا من الأفكار الملكية شرعيتها.

بالإضافة إلى فكرة التفويض الإلهي للحكم كرمزية دينية كبرى،فإننا نجد التوظيف المكثف للرموز والدلالات الدينية ،كالأسماء والألقاب (أمير المؤمنين،الخليفة)في المناسبات (الأعياد،دعاء الجمعة والصلوات)اذ يصبح اللقب عبارة عن دليل لقداسة المؤسسة الملكية وتأكيدا للصور المتعالية للزعيم الديني.

أن السلطة في المغرب تلجأ إلى المقدس كوسيلة للاستمرارية السياسية ويقول الحسن الثاني في هذا الشأن((ليس شخص الحسن الثاني الذي يحترم،بل هو وريث المملكة العلوية الشريفة))[2]

فالمجال السياسي المغربي مرتبط بتاريخه وبعمقه الحضاري ،حيث لا وجود لنسق سياسي خارج ظروف إنتاجه التاريخي،ومن أهم هذه الآليات نجد طريقة التعامل مع المقدسات كالدين مثلا وإعادة توظيفها بطريقة حديثة.

بالإضافة إلى الرموز المستخدمة من طرف المؤسسة الملكية،فإننا نجد رمزية المظلة التي تحمي الملك من أشعة الشمس،والتي تعطي الإشارة بان السلطة السياسية في المغرب تمثل ظل الله في الأرض،ويتم اللجوء الى هذا العمل في مراسيم حفل البيعة،كما تستخدم الأضحية في النظام السياسي المغربي كتعبير عن الاستمرارية والمكانة السامية ،حيث يقوم زعيم البلاد الذي هو الملك بنحر الأضحية نيابة على الأمة بكاملها.

بالإضافة إلى مرجعية الدين نجد فكرة النسب النبوي،كآلية لتبرير السلطة السياسية في المغرب، فعلى صعيد الطبقات الحاكمة أقامت بعض العائلات الحاكمة شرعيتها على الانتساب للنبي صل الله عليه وسلم(كالعائلة العلوية السعدية والعلوية في المغرب)فالانتساب إلى آل البيت من شانه إعطاء الشرعية الدينية للملك وبتالي الشرعية السياسية.

[2] يوسف بوشويحة،**دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011.20012ص37

هذا النسب الذي أعطى الملك مكانة خاصة حتى داخل المجال الديني نفسه،وفي ضوء هذا الفهم فالمشروعية الشعبية للنظام الملكي في المغرب تعبر بصورة عميقة عن التقاليد الإسلامية،كما تفهم محليا في المجتمع المغربي. وهنا يتأكد حرص النظام المغربي على الاحتفال بعيد المولد النبوي،والاهتمام بمراسيمه فبمناسبة عيد العرش تقوم الصحف المقربة من النظام بنشر رسم الشجرة الملكية،المزينة بصور لجميع ملوك الدولة العلوية،والتي تبدأ دباجتهاب(إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني هو السبط الخامس والثلاثون للنبي الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام من جهة فاطمة الزهراء وصهره ابن عمه على بن ابي طالب)،انه تأكيد دائم بان العاهل المغربي شريف جده النبي محمد عليه الصلاة والسلام،لا يتردد ملوك المغرب ذاتهم في التذكير بنسبهم الشريف عبر الأجيال،إذ لا يخلو خطاب توجهوا به إلى الشعب المغربي من العبارات التالية (أسلافنا الميامين–وجدنا الكريم)في إشارة إلى النبي هذا النسب الذي يستند عليه السلطان هو الذي يمنح الوظيفة الملكية هيبة روحية،مثل الهيبة التي يتمتع بها ألأولياء الصالحون،وهذه النقطة الأخيرة هي التي تفسر المكانة التي تخص بها الأسرة العلوية الشرفاء الأدارسة،فالأسرتان يمنحان اعتبار كبير لشخص الولي الصالح.[1]

كما ترتكز المؤسسة الملكية في المغرب على

أولا :البيعة يعرفها ابن خلدون في مقدمتها (...علم أن البيعة هي العقد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره..)

وتتجسد البيعة المغربية في مظهرين اثنين متباينين من حيث الطبيعة، إلا أنهما يعملان معا على ضبط وتثبيت المعاني الإيديولوجية والمذهبية ، وكذا أشكال التعامل بين العناصر المكونة للنظام في علاقاته مع السلطة السياسية، ويتجلى المظهر الأول في الجانب الاحتفالي بطقوسه المعقدة ومراسيمه وقواعده التي تضفي على الحفل هبة خاصة ، أما المظهر الثاني فيكمن في نص البيعة ذاته الذي لم تتغير صياغته لقرون عدة[2].

إن بيعة الشعب المغربي تمنح الملك منصب أمير المؤمنين الذي يعد أساسا منيعا للسلطة وحصنا منيعا يصمد في وجه كل من ينازع الملك/أمير المؤمنين في منصبه السامي(فالله يأمر ألا تبقى الأمة بلا إمام، وهو البرهان الرادع لكل عصيان أو تمرد)، وينتج عن هذا البرهان دليل ثان بصورة طبيعية، فالبيعية تنبني على الإجماع و في المقابل الملك مدعو إلى توطيد هذا الإجماع ودعمه، فالأمة تتجاوز انشقاقاتها وانقساماتها عن طريق الخضوع لسلطة تعتبر نفسها " مقدسة"، وبناء عليه(يلح مناصرو هذا الكيان القائم باسم الحق المقدس، على الخصال الرفيعة للعائلة الملكية وعلى منجزاتها، إن الملك باعتباره منحدرا من الرسول يجسد في أعين الشعب معجزة سلفه)

ويشرح الباحث الفرنسي" برنار كوبير طافون "مكانة البيعة كعنصر أساسي في النظام السياسي الآني الذي يعتبره كوبير طافون البيعة تمظهر متجدد لتعقد الحالة المغربية كحقيقة ذات عمقين: خضوع ومفاوضة، عقد

[1] يوسف بوشويحة،مرجع سابق،ص45-44

[2] مقال، مصدر الجزيرة،**متكات الحكم الملكي في المغرب**،http://www.aljazeera.net

ومسؤولية مطلقة للملك. فالنظام السياسي المغربي من منظور هذا الباحث ثلاثي المرتكزات إذ يعتمد على البيعة وجهاز المخزن ثم الشرعية الدينية –التاريخية/ التقليدية–الكاريزماتية، وتقعيدا لما سبق قارب كوبيرطافون البيعة من ثلاث زوايا ، تتجسد الزاوية الأولى في البيعة كعقد ولاء وخضوع "يرتكن إلى السلطة التي منحها الله للإمام، فطاعة الإمام من طاعة الله، طاعة تبتدعها الأنظمة الثيوقراطية منذ نشأتها"ن وتتجلى الرؤية الثانية في البيعة– الاندماج ، فدوام البيعة مرتبط بقدرات الملك وبركاته لإزاحة الصعاب وتسوية المشاكل الرئيسية، وضمان وحدة البلاد، أما المقاربة الثالثة فتتجسد في البيعة– العقد أي الخضوع المطلق مقابل ضمان الأمن.

والمفهوم المعمول به في المغرب هو البيعة كعقد ولاء وخضوع الأمر الذي يذكرنا بمنظور توماس هوبز للعقد الاجتماعي القائم على السلطة المطلقة للحاكم والخضوع المطلق للمحكوم، فعقد البيعة في هذه الحالة غير مقرون بأي شروط تجعل الملك مقيدا بها في حكمه[1].

أما الاستمداد التاريخي للملكية فان أول من يبحث عن فوائد التاريخ هو السلطة السياسية،التي تقوم بتوجيهه نحو مصالحها ليصبح مصدرا رئيسيا لإثبات سلطتها الشرعية ، فالماضي السياسي بالمغرب حاضر بقوة في الخطابات المعاصرة للملك المغربي يقول الحسن الثاني((أنها الملكية هي التي صنعت المغرب وانه من الصعب كذلك فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا))وفي هذه المقولة تصبح الملكية هي التي صنعت هذا التاريخ.

الأمر الذي أدى بالمكية المغربية إلى بناء تاريخ يقوم على أسس إسلامية،من حيث النسب ونشر الدعوة،ومحاربة الكفر،ومن ناحية ثانية فإن هذا التاريخ يقدم الملك كنموذج وكبطل وطني خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة العدو الأجنبي.[2]

كما كان للمؤسسة الملكية دورا بارز في مجال التحكيم بين القبائل والتي عملت من جعل الملك سلطان ورمز لوحدة المغرب والمحافظ على الحياة الدينية والاجتماعية .

[1] مقال، مصدر الجزيرة،**متكآت الحكم الملكي في المغرب**،http://www.aljazeera.net

[2] يوسف بوشويحة،مرجع سابق،ص48

المطلب الثاني: الامتداد السيـــاســـي

يوظف النظام السياسي المغربي لتدعيم السلطة،المفاهيم و الثقافة السياسية المتعلقة بنشأة الدولة بالمفهوم الغربي الحديث ،وهي المرجعية التي تحاول المؤسسة الملكية في المملكة المغربية إعادة إنتاجها ، حتى تستطيع الارتكاز عليها في حالة ما إذا اتهمت بأنها مؤسسة تقليدية،فالملكية المغربية تحاول ملائمة صورة الدولة الحديثة ، والتي تقتضي التداول على السلطة والتسيير و المحاسبة السياسية للمسؤولين.[1]

التأسيس الدستوري والذي يعد احد أهم آليات المؤسسة الملكية لتدعيم شرعية السلطة،حيث تستخدم النخب لذلك كما يتم إنتاج أفكار سياسية تنسجم وهذا الهدف،وإذا كان الدستور يجسد إرادة الحاكم (كما هي حالة المغرب)،وهو الأمر الذي يستلزم تجميع السلطات بيده،فإن النخب المرتبطة بالسلطة تسعى إلى تبرير ذلك بتوظيف مفاهيم ومصطلحات سياسية دستورية

أضافت المؤسسة الملكية لنفسها مشروعية دستورية حديثة تستمد مصدرها من القانون الذي يتبلور عبر آليات وضع النصوص القانونية،بداء من مصادرها الوضعية السلطة التأسيسية أو السلطة التشريعية أو ما هو ادني من ذبك،وتتمثل هذه المشروعية في المشروعية الدستورية

ويعد التأسيس الدستوري والسياسي احد أهم آليات المؤسسة الملكية لتدعيم شرعية السلطة حيث تستخدم النخب لذلك كما يتم إنتاج أفكار سياسية تنسجم وهذا الهدف.

فالمؤسسة الملكية طوال السنوات الماضية تؤكد على فكرة الملكية الدستورية المقدسة،التي تتمثل في الملك أمير المؤمنين والذي تجتمع فيه كل المسؤوليات، أي لا وجود لفصل السلطات بالنسبة للملك الذي يرى في الفصل السلطات المطلقة،وانتهاكا لتلك الحرمة التي يمتلكها كأمير للمؤمنين ،وقد عمل الملك على إفراغ مفهوم فصل السلطات من محتواه

السلطة السياسية يقول الحسن الثاني في تبرير هذا المسار التوقيفي (أمانة لا يمكن تفويتها ولا تفويضها فهي حسب محمد السادس بيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرنا موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي)

و التصور من هذا القبيل يحيا مبدئيا على ما يمكن الاصطلاح عليه بالشرعية الأصيلة التي تتجاوز منطلقات الشرعية الديمقراطية التي تظل في مبناها مكتسبة بفعل الصراع (المهذب) حول السلطة انطلاقا من الانتخابات ووفق النظام المعياري الديمقراطي[2].[4]

---

[1] يوسف بوشويحة، مرجع سابق، ص46-48

[2] يونس برادة،**الإشكالية الانتخابية في المغرب**،مقال منشور موقع التجديد العربي الرابطhttp://www.arabrenewal.org نشر في2007/07/29 تاريخ الاطلاع 2017/03/15

المبحث الثاني: الاقتراب المؤسساتي للمهم الدستورية للعاهل المغربي وفقا لدستور 2011

إن من بين الحقول التي يحكم الملك المغربي من خلالها،نجد الحقل الدستوري الذي يتقاسمه مع مؤسسات أخرى،والحقل السياسي المستلهم من الدستور والمتميز بانتشار السلطات الأصلية و الضمنية وبحدود غير ثابتة، في الدستور و يرجع أمر تحديدها و ملائمتها الحديثة إلى تقدير الملك،على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.و من خلال هذا المقترب المؤسساتي نبين أهم سلطات ومهام العاهل المغربي وفقا لدستور المملكة .

أولا: سلطات ومهام العاهل المغربي وفقا لدستور 2011

إن الدستور المغربي جاء ليؤكد السمو الديني والتاريخي والسياسي للمؤسسة الملكية،في النظام السياسي المغربي،لذا فإن شخص الملك يعد نتيجة لذلك فهو قلب النظام السياسي المغربي ،لذلك لا يمكن لمراقب الحياة السياسية في المغرب ،فهم ما يجري،دون ان يكون ملما بشخصية الملك ومهتما بفكره السياسي.[1]

هذا ما تبرزه التجربة الدستورية في المغرب والتطورات التي عرفتها الملكية الدستورية كمؤسسة فاعلة في النسق السياسي المغربي،عرف المغرب منذ استقلاله تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي،وعلى العلاقات بين مختلف القوى السياسية. فلقد تم إصدار ستة دساتير إلى غاية اليوم بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على كل من دستور 1972 ودستور 1992، لقد كانت الحياة السياسية غير مستقرة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة،الا ان الإجماع الذي حصل حول دستور 1996أدى إلى الانفراج السياسي والى علاقات جديدة بين مختلف القوى السياسية وصولا الى التناوب التوافقي،وأخيرا إلى إعلان الدستور الجديد في جويلية 2011 والذي جاء نتيجة تقاطع متغيرات داخلية وخارجية ارتبطت أساسا بالحراك الشعبي الذي ميز الكثير من البلدان العربية . رغم التجربة الدستورية إلا أن التأثيرات التي لحقت بالنظام السياسي المغربي لم تصل إلى جوهر هذا النظام ،الذي بقي يسترشد بمبادئ الملكية الإلهية،لان الدستور في المملكة المغربية لا يحد من سلطات الملك لأنه سابق عليه.[2]

[1] يوسف شويحة،**دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ،2012.2011ص49

[2] يوسف شويحة، مرجع سابق،ص50

من خلال ما تقدم يمكننا أن نعالج سلطات ومهام العاهل المغربي من خلال أخر دستور للملكة المغربية حيث نجد في فصول الدستور نصوصا تفسر عمل هذه المؤسسة و تفعيل اليتها للوصول إلى الديمقراطية الحقيقة،وهذا من خلال فتح المجال للكثير من الحريات التي كانت مقيدة سابقا وقبل دستور2011.

حيث ينص الباب الثالث الملكية الفصل الواحد وأربعون من دستور المملكة المغرب لسنة2011 على أن (الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.....)

كما ينص الفصل 42 دستور 2011 (الملك رئيس الدولة ،وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة،وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور،وحسن سير المؤسسات الدستورية،وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي،وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات،وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.....)

كما نص الفصل 43دستور 2011(ان عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك محمد السادس،ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا.....)

كما نص كذالك الفصل 46 دستور 2011(شخص الملك لا تنتهك حرمته،وللملك واجب التوقير والاحترام)

والخصوصية التي تميز الملكية (الملك)المغربية هي أن العاهل المغربي يملك ويحكم فهو يمارس الاختصاصات التالية:

– يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب،وعلى أساس نتائجها . ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. وللملك بمبادرة منه،بعد استشارة رئيس الحكومة،أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.كما نص عليه الفصل47من الدستور

– يرأس الملك المجلس الوزاري.الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء.وينعقد المجلس بمبادرة من الملك أو بطلب من رئيس الحكومة .الفصل 48 من الدستور

– يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه. وينشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه،بالجريدة الرسمية للملكة،خلال اجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ظهير إصداره . الفصل 50 من الدستور

– للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير،طبق الشروط المبينة في الفصل96و97و98

–للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان،ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين،ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما.

–يحدث مجلس أعلى للأمن بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد،وتدبير حالات الأزمات والسهر أيضا على مؤسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.... الفصل54[1]

–يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ويوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها..الفصل 55.

[1]دستور المملكة المغربية،2011

–يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية الفصل 65 ويوافق بظهير على تعين القضاة... الفصل 57

– يمارس الملك بمقتضى الظهائر السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور.[1]

– الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف العسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسته هذا الحق.

– يمارس الملك حق العفو الفصل 58.

–إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير بعد استشارة كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المحكمة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية ويقتضيها الرجوع في اقرب الآجال إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية ... الفصل59 [2]

ومن خلال هذه الصلاحيات يتجلى نظام الحكم في المغرب ملكيا شكلا ومضمونا إذ أن الملكية تسود وتحكم، وهذا ما يذهب إليه الملك الراحل الحسن الثاني بقوله(إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية، ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش .... وتكون الدولة محكومة، يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته)

كما أن الملك الراحل الحسن الثاني جزم بأن المؤسسة الملكية هي التي صنعت المغرب وأنها كانت ضرورة ولزوما والتي ارتبط بها المغرب ارتباطا يصل إلى درجة الحتمية التي عبر عنها الملك الحسن الثاني في قوله **(الولا الملكية الشعبية لما كان المغرب أبدا)**

كما يحتكر الملك الحقل الديني فبمقتضى الفصل الواحد والأربعين من الدستور،فالملك هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين،والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية،وبهاته الصفة فهو يرأس المجلس العلمي الأعلى،الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه ،ويعتبر المجلس المذكور الجهاز الوحيد المؤهل لإصدار الفتاوى المعتمدة رسميا،بشأن المسائل المحالة عليه،استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف،ومقاصده السمحة،كما ان ممارسة الصلاحيات الدينية من لدن الملك والمتعلقة بإمارة المؤمنين،تتم بواسطة ظهائر،فالمجال الديني المحتفظ به للملك يندرج في إطار الحقل التقليدي،والذي ينفتح على ما هو حداثي سياسي (الملك رئيس الدولة)[3]

[1]الظهائر : **مَرْسومٌ مَلَكِيٌّ يُصْدِرهُ الْمَلِكُ فيما يَخُصُّ قَضايا الدَّوْلَةِ من تَعْييناتٍ وَقَراراتٍ عُلْيا (المغرب)**

[2]دستور المملكة المغربية 2011

[3]احمد حضراني، **السلطة التنفيذية على ضوء دستور2011**،مجلة العلوم القانونية والسياسية –عدد14-اكتوبر2016 ،جامعة حمه لخضر بالوادي الجزائر، ،ص64

وتظهر إشكالية التحول الديمقراطي في الصلاحيات الواسعة للملك والآليات التي تستخدمها المؤسسة الملكية في الاستمرار في الحكم والتي اقرها دستور 2011 فمن خلال النصوص الدستورية تظهر معوقات وإشكالية التحول الديمقراطي بالمملكة.

لقد حافظت المؤسسة الملكية من خلال دساتيرها 1970-1972-1992-1996-على الفصل التاسع عشر واستبدل هذا الفصل بالفصل الواحد والأربعين من دستوري 2011 وجاء الدستور يبين عدم تقيد سلطات الملك وعدم إخضاعها للمرجعية الدستورية نظرا لكونه أمير المؤمنين الممثل الأسمى للأمة،فهو يخول سلطات الملك فوق القانون والمجتمع .ويدعم هذا المنطق الثيوقراطي في الحكم عنصر لا يؤد الوظيفة العقلانية بل هو آلية لدفع المنظومة التقليدية الرمزية في الذهنيات،فالدستور في المغرب ركيزة حداثية لم تعمل بدورها إلا على التشديد على أن شخص الملك مقدس وعلى فرادة مؤسسة إمارة المؤمنين وسموها وأنها تجديد لرباط البيعة المقدس [1] .

ولأول مرة في التجربة الدستورية للمملكة المغربية ، ينص دستور 2011 صراحة على صفة الملك كرئيس الدولة(الفصل42)بصلاحيات ومهام سيادية تحكيمية كما وصفها الخطاب الملكي ل 17 يونيو 2011 بمناسبة تقديم مشروع الدستور. أن هذه الصلاحيات تجعل من الملك كرئيس للدولة يتدخل في مجالات متعددة تضم كل السلط التشريعية،التنفيذية والقضائية وهو ما يضع المؤسسة الملكية على رأس وهرم السلطة في المغرب.[2]

إن طبيعة المؤسسة الملكية بهذه الصورة تتنافى مع وجود ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة فهي في بعض الأحيان تعمل على تبوأ مركز توازي بين مختلف القوى السياسية فالمفكر "جون وتر بوري"توصل إلى أن السلطان الشريف(الملك)يسعى دائما إلى تجاوز كل المؤسسات وتقديم مؤسسة الملك على أنها المؤسسة الوحيدة القارة والدائمة وتقوم المؤسسة الملكية بتكتيك من أجل استمرارها وقد أقر جون وتربوري مدى تأثير وهيمنة الملك على الحياة السياسية بالمغرب،ليس بالعملية السهلة،فإنه من زاوية أخرى يؤكد أن الملكية استطاعت أن تحول سلطتها المعنوية التي لم يجادل فيها احد إلى سلطة سياسية،و يقر جل أعضاء النخبة اليوم أنه لا مشروعية لا منفذ إلى الحكم بدون القصر.لقد أصبح القصر محرك الحياة السياسية ومنظمها.

كما تقوم المؤسسة الملكية على تفتيت القوى السياسية. كما انه لا يوجد في هذا الدستور فصل بين سلطة الملك والسُّلط الأخرى (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وإنما توجد فيه هيمنة سلطة الملك على كل السلط الأخرى.

1 فاتح خننو،**بناء الأنظمة السياسية:الجزائروالمغرب-دراسة مقارنة**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2010-2011،ص86

2 حبيب الله شرقي،**الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور 2011**،بحث لنيل الإجازة في القانون،جامعة ابن زهر اكادير،القانون العام،ص28

تدعم الملكية وتنشط عملية الانقسام ضمن الفصائل السياسية حتى يتسنى لها المراقبة الدقيقة للمجال ولعب دور الحكم المتعالي عن النزاعات السياسية واستغلال حالة التنافس السياسي لصالح استمرار المؤسسة الملكية.

وينتهج الملك سبلا تفريقية كثيرة مثل استعمال النخبة ومنح الامتيازات والتفرقة بين أطيافها ومخزنتها عن طريق خلق التوترات وفصلها عن الجماهير ،وتبني سياسات تقنقراطية تزكي ظاهرة الانشقاقات السياسية،إذ تتسرب الملكية بين هذه التصدعات خالقة أبراج المراقبة وراسمة بذلك حدود اللعبة السياسية وملامحها. ولا يسع الفصائل السياسية في هذه الحالة إلا القبول باللعبة السياسية وفق القواعد التي يحددها الملك[1]

ثانيا:الجيش يخضع الجيش الملكي المغربي لسلطة الملك–الذي يعد بدوره قائدا أعلى للقوات المسلحة–وهو يوظف الجيش بفاعلية للمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

ثالثا: الديوان الملكي لقد اخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل التي تقوم برسم السياسة العامة والإشراف على سير جميع دواليب الدولة ،و تراقب بدقة نشاطات الحكومة وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبيرة،كما انه في داخل الديوان الملكي هناك من يقوم بصياغة الخطب الملكية التي تعتبر من اهم القنوات التي تعلن من خلالها القرارات التي تحدد السياسات العامة للدولة.

رابعا:توظيف المقدس وسلطة الرمز وتكريس البعد الديني من خلال تثبيت المقدسات في الدستور بحيث أقرن الملكية بالإسلام،وجعلهما غير قابلين للمراجعة كما لا يمكن لحرية التعبير و الرأي ان تمسهما كما نص عليه دستور2011واصبحت فيها الملكية والإسلام من الفروض الثابتة والقيم الأساسية في نظام الدولة وحياة الشعب المغربي [2]

خامسا: تؤثر المؤسسة الملكية في سير العدالة،والعدالة بين أيدي الملك وهي أداة قوية،نافعة ليدعم بها المشروعية،والملك أدبيا هو المجسد الأكبر للحاكم العادل، ويمكن له ان يتدخل في المسلسل القضائي إما شفويا أو كتابيا او بالتدخل المباشر في الجهاز القضائي.

فمنذ دستور 1962الى دستور 2011 احتفظ للملك بحق تعيين كل القضاة،وهو رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية والضامن لاستقلال القضاء وهو من يعين رئيس المحكمة الدستورية وستة من أعضائها.

1حبيب الله شرقي،**الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور 2011**،بحث لنيل الإجازة في القانون،جامعة ابن زهر اكادير،القانون العام،ص28

2محمود صالح الكروي، **مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19،جويلية2008،ص174

سادسا:الدعاية والصحافة يملك القصر الملكي وسائل متنوعة للاتصال بالرأي العام ونشر دعايته ابتداء من جهاز الإذاعة والتلفزيون الموجود تحت الرقابة الكاملة للدولة،ولكن ما هو أكثر غرابة أن تكون المؤسسات الصحفية الأكثر تأييدا للملك تتجلى في مجموعة من الجرائد ووكالة خاصة للصحافة

سابعا: تلعب وزارة الداخلية الأداة الرقابية المفضلة للملك،وبقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة والتي لم تتوقف يوما ما بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجيا وتتقوى مع العرش.

حيث يمكن القول إن الإدارة بمعناها الواسع،وعلى الخصوص وزارة الداخلية والعدالة والجيش والديوان الملكي والصحافة كانت من الأدوات ذات الامتياز للسلطة الملكية،وبواسطتها يمكن للملك أن يتدخل بشكل مباشر في مجريات الحياة السياسية،ويمكن للعاهل بفضل الإدارة أن يغذي الصراعات الداخلية للنخبة،ويجعل من القصر الموزع الأول،أو بالأحرى الأوحد لكل فضائل السلطة،كما تسمح له سلطته على وزارة الداخلية والجيش الإشراف على الفصائل الحزبية ومراقبتها،وتغيير قواعد اللعبة وإقصاء بعض اللاعبين[1]

المطلب الأول :المؤسسة التشريعية

يتحدد مجال الاقتراب من المؤسسة التشريعية من خلال دراستها ودراسة حصيلتها والحكم على السلوكيات السلبية الناتجة عنها والتي كانت إشكال في التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية.

وقد اختار المغرب منذ حصوله على الاستقلال نهج تعددية سياسية واعتماد نظام برلماني كأحد الخيارات السياسية،وقد صدر دستور المغرب الحديث في ديسمبر سنة 1962،بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الذي اجري بشأنه في 7 ديسمبر من سنة 1962 وقد قرر ذلك الدستور في مقدمته أن مراكش دولة ملكية،وأنها جزء من المغرب الكبير،ونص الدستور في مادته الأولى أن مراكش ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية،كما سجل في مادته الثانية مبدأ سيادة الأمة،فالسيادة تملكها الأمة وتمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء أو بطريق غير مباشر بواسطة الهيئات والمؤسسات الدستورية .

[1]جون واتربوري ـمرجع سابق،ص393-394

ويبدو من دستور المملكة المغربية أنه يأخذ بالنظام البرلماني في صورته المعروفة بالبرلمانية المزدوجة حيث تكون الوزارة مسؤولة أمام رئيس الدولة وأمام البرلمان وتتضح هذه الصورة للنظام البرلماني في الفصل الأول من دستور 2011 والباب الرابع السلطة التشريعية تنظيم البرلمان الفصل.60[1]

أولا:التنظيم الهيكلي للبرلمان للمغربي وفقا لدستور 2011

- الفصل 60 يتكون البرلمان من مجلسين،مجلس النواب ومجلس المستشارين،ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة،وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.
- ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات،وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة التي تلي انتخاب المجلس.
- ينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب،ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها،في مستهل الفترة النيابية،ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة.ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق. الفصل 62
- يتكون مجلس المستشارين من 90 عضوا على الأقل،و 120عضوا على الأكثر ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر،لمدة ست سنوات،على أساس التوزيع التالي ثلاثة أخماس الأعضاء يمثلون جماعات الترابية ،يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها،ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات . خمسان من الأعضاء تنتخبهم، في كل جهة،هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية،وفي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية،وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني،هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين. ينتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب،ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها في مستهل الفترة النيابية،ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس الفصل.63[2]
- لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان،ولا البحث عنه،ولا إلقاء القبض عليه،ولا اعتقاله ولا محاكمته،بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه، ماعدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي او الدين الإسلامي ،أو يتضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك الفصل 64
- يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في السنة،ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى الفصل65
- يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية إما بمرسوم أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين.الفصل66

[1] محمد كامل ليلة،**النظم السياسية الدولة والحكومة**،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر(د.ت.ن)،ص1016-1018
[2] دستور المملكة المغربية 2011

- جلسات مجلسي البرلمان عمومية،وينشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان.ولكل من المجلسين أن يعقد اجتماعات سرية بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من ثلث أعضائه.الفصل68

ثانيا: سلطات البرلمان وفقا لدستور 2011

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين في السنة،حيث لا يجب أن تقل مدة كل دورة على ثلاثة أشهر ويمارس البرلمان السلطات التالية:

منح الدستور لأعضاء مجلس البرلمان معا الحق في المبادرة للتقدم باقتراح القوانين، وقد أقر الدستور بأن القوانين يتم تبنيها من طرف المجلسين معا وذلك باتفاقهما على نص واحد؛ وفي حالة عدم الاتفاق بينهما حول نص موحد بعد قراءتين من طرف كل مجلس أو بعد قراءة واحدة إذا أعلنت الحكومة الاستعجال، فإن الحكومة يمكنها أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة تتحدد مهمتها في اقتراح نص مشترك وموحد حول القضايا التي هي محل خلاف بين مجلسي البرلمان،وإذا لم تتمكن اللجنة المذكورة من إقرار نص موحد أو إذا لم يتفق مجلسا البرلمان على النص الذي جاءت به هذه اللجنة، فإن الحكومة يمكنها أن تطلب من مجلس النواب أن يبت نهائيا في النص المتنازع بشأنه، أما القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين فإنه يجب الحصول بشأنها على موافقة موحدة بين المجلسين معا.أما مجال القانون فقد تم توسيعه حيث أصبح البرلمان يختص بتنظيم حرية المبادرة التي أضحت من الحريات التي يضمنها دستور 2011. كما يقوم البرلمان بمراقبة ومساءلة الحكومة عن أدائها ، وتتم هذه المراقبة في جلسات عامة تطرح فيها أسئلة شفهية على الوزراء، أو عن طريق أسئلة كتابية توجه إليهم عبر مكتبي مجلسي البرلمان. ومن وسائل مراقبة البرلمان للعمل الحكومي أيضا إحداث لجان لتقصي الحقائق في بعض القضايا، وينتهي عملها بعد تقديم تقاريرها. ومن أشكال المتابعة أيضا ما يعرف بملتمس الرقابة (اقتراح بتوجيه اللوم)، إذ للغرفتين حق إسقاط الحكومة من خلال التصويت على ملتمس تشترط لقبوله الأغلبية المطلقة بالنسبة لمجلس النواب، بينما لا يؤخذ في مجلس المستشارين إلا بالأغلبية المدعومة.[1]

ما هو ملاحظ على المؤسسات التشريعية المغربية أنها تأتي في الترتيب كثاني مؤسسة دستورية بعد المؤسسة الملكية ،إذا يفترض منها كمؤسسة تمثيلية أن تكون وسيلة فعالة تمكن المجتمع من المشاركة والمساهمة في البناء الوطني فإنه خلافا لمعظم البرلمانات الغربية التي ارتبطت نشأت صعودها بمواجهة الملكية وانتزاع السلطة منها فإن المؤسسة التشريعية المغربية تميزت نشأتها في إطار الملكية وبواسطة دستور وضعته

[1] مقالـ البرلمان المغربي: **صلاحياته وطريقة انتخابه**، المصدر : الجزيرة http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2017/03/16

بيدها ويعد تجديدا لبيعتها مما يؤكد صحة الحجة هو مشروعية الملكية على مشروعية المؤسسة التشريعية فمقابل مشروعية الملكية التاريخية والدينية والديمقراطية الشكلية فإن المؤسسة التشريعية المغربية لا تتوفر إلا على مشروعية ديمقراطية(انتخاب)كما انه تفتقر إلى الإرث التاريخي التي تجعل منها مؤسسة للسلطة والتنفيذ بالإضافة إلى عدم انتظام أداءه البرلماني بشكل دوري ومستقر فالمغرب عرف تجميد ولايتين تشريعيتين كاملتين كما سبق الإشارة في البداية واتسمت التجارب التشريعية المغربية بإستقطابات اديولجية وسياسية بين الحكم والمعارضة والواضح أن المؤسسة الملكية تشكل عائقا كبيرا أمام هذه المؤسسة التي من المفروض أنها تقوم بتشخيص الصالح العام فتدخلات الملك على هذه المؤسسة مجسدة في كل الدساتير التي عرفها بناء النظام السياسي المغربي وبالتالي إفراغ هذه المؤسسة من محتواها الذي جاءت من اجله ولم تصبح سوى آلية تنطوي ضمن خدمة الملكية.[1]

كما انه قدم بعض الانتقادات للمؤسسة التشريعية من خلال نصوص الدستور حيث يقول الفصل 51 : "للملك حق حل مجلسي البرلمان، أو أحدهما، بظهير". ولا يشترط الفصل 96 في هذا الحل سوى "إستشارة" أو "إخبار" رئيس المحكمة الدستورية، ورئيس الحكومة، ورئيسي غرفتي البرلمان. بمعنى أنه إذا لم يُرضِي برلمان ما الملك، يصبح من حق الملك أن يحل هذا البرلمان. وذلك رغم أن الفصل 2 يقول : "السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها". فرغم أن الشعب يعتبر هو مصدر السلطة، وأن الشعب يمارس سيادته من خلال ممثليه المنتخبين، فإن الفصل 51 يعطي للملك حق حل البرلمان. ومعناه أن السلطة التشريعية تبقى خاضعة للملك. وإذا لم يساير البرلمان رغبات الملك، أقدم الملك على حله.[2]

كما جاءت فصول من الدستور تقلص إمكانات تدخل النواب في البرلمان. مثلا، يقول الفصل 79 : "للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون". وهذا يعني أن المجالات التي يمكن لأعضاء للبرلمان أن يقترحوا فيها مشاريع قوانين، تبقى محدودة. زد على ذلك أن الفصل 71 يحدد بدقة لائحة المجالات التي يسمح لأعضاء البرلمان أن يتناولوها دون غيرها. كما أن الفصل 83 يعطي الحق للحكومة لكي "تعارض بحث كل تعديل (مشروع قانون) لم يعرض من قبل على اللجنة (البرلمانية) التي يعنيها الأمر". ويضيف هذا الفصل أن بث البرلمان "يقتصر على التعديلات المقترحة أو المقبولة من قبل الحكومة". بمعنى أن رئيس الحكومة (أو السلطة التنفيذية) يتحكم في مبادرات، وفي أعمال البرلمان (السلطة التشريعية).[3]

---

[1] فاتح خننو،مرجع سابق ،ص91-92

[2] عبد الرحمان النوضة،**تحليل دستور2011**،هل هو ديمقراطي أم استبدادي2011

[3] دستور المملكة المغربية 2011

ويقول الفصل 95 : "للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون". بمعنى أنه، إذا اتخذ البرلمان موقفا أو قرارا لا يرضي الملك، يحق لهذا الأخير أن يطلب من البرلمان أن يراجع موقفه.

ويقول الفصل 50 : "يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة". ويحتمل أن يتحول هذا المرور الضروري للقوانين بين يدي الملك إلى رقابة مستترة، تدعم "حق الفيتو" المكتوم الذي يتمتع به الملك. [1]

ويطرح الفصل 52 : "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ... ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما". ما الفائدة من خطاب لا يجوز نقاشه ؟ هل المقصود هو فرض تطبيق توجيهات هذا خطاب الملك، دون السماح لنواب الأمة بتبادل الآراء حول مدى سداد مضامين هذا الخطاب، يَتّضح مما سبق أن سلطة الملك تهيمن على السُّلطة التشريعية. وأن هذه السلطة التشريعية مجبرة على تلبية رغبات الملك، و مسايرة رغبات السلطة التنفيذية، وإلاّ تَمّ حلها.[2]

المطلب الثاني : الحكومة بالمملكة المغربية

ان من يتمعن في المقتضيات الدستورية لابد وان يثير انتباهه دسترة مجلس الحكومة ولأول مرة في دستور 2011 وبموجب ذلك تم توسيع اختصاصات الحكومة ورئيسها ،حيث أن الملك هو مصدر كل السلطات في الدولة وفاعل أساسي في السياسة العامة أما و سائل عمل الحكومة والمدى الذي تصل إليه اختصاصات الحكومة وصلاحيتها تنحصر فقط في تلك التي يسمح بها الملك وبتالي فان للملك حق تفويض بعض اختصاصاته ، وما يهمنا هنا إشكالية تعيين الملك لرئيس الحكومة وتدخل الملك في صلاحيات الحكومة التي يعينها الملك.

أولا: مسالة تعيين الملك لرئيس الحكومة وإشكالية التنصيب:

جلبت الوثيقة الدستورية الجديدة مستجدات همت تشكيل الحكومة،سواء على مستوى التعيين،أو من حيث التنصيب،اقتداء بالتجارب المقارنة، فخلافا للفصل التاسع والخمسين من دستور 1996 الذي كان يحصر أعضاء الحكومة في الوزير الأول والوزراء،فان الفصل السابع والثمانين من دستور 2011 قد وسع من أصناف

[1] دستور المملكة المغربية 2011

[2] عبد الرحمان النوضة،**تحليل دستور 2011**،هل هو ديمقراطي أم استبدادي2011

أعضائها واستبدل صيغة الوزير الأول برئيس الحكومة،فأضحت تتكون من رئيس الحكومة والوزراء،ويمكن أن تضم كتابا للدولة،وتمت الإحالة على قانون تنظيمي لتحديد القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها،وحالات التنافي وقواعد الحد من الجمع بين المناصب،والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة للأمور الجارية.[1]

فقد نصت مقتضيات الفصل السابع والأربعين بتعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب،وعلى أساس نتائجها.وكذا تعيين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها،كما أضافت مقتضيات دستور المملكة المغربية في الفصل 47 دستور 2011 أحكاما أخرى جديدة عن تلك التي كانت مؤطرة بموجب الفصل الرابع والعشرين من دستور 1996،فرغم تكريسها لسلطة الملك في إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم،ولكن هاته المرة مع احترام مبدأ توازي الأشكال ،فالإعفاء المذكور لا يتم إلا بعد استشارة رئيس الحكومة ،كما يمكن لهذا الأخير ان يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر ،من أعضاء الحكومة بمبادرة منه او بناء على استقالتهم الفردية او الجماعية و يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها .وتواصل الحكومة المنتهية مهامها وتصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة .وللإشارة ،فالمقصود من تصريف الأمور الجارية حسب المادة السابعة والثلاثين من القانون التنظيمي رقم 13-065 هو اتخاذ تدابير،تختزل في المراسيم والقرارات والمقررات الإدارية والتدابير المستعجلة اللازمة لضمان استمرارية عمل مصالح الدولة ومؤسساتها وضمان انتظام سير المرافق العمومية ولا يكفي التعيين الملكي لتباشر الحكومة مهامها،بل لا بد ان تنتزع ثقة مجلس النواب.

كما يخضع البرنامج الحكومي لمراقبة البرلمان بمجلسيه(مجلس النواب ومجلس المستشارية)إلا أن الجزاء المترتب عن هذه المراقبة هو انفراد مجلس النواب،دون مجلس المستشارين.

ثانيا:اختصاصات الحكومة في ظل دستور 2011

تتم الإشارة في هذا الصدد إلى اختصاصات الحكومة ككل وقد جاء دستور 2011 بمستجدات منها ،دسترة مجلس الحكومة والذي يتداول تحت رئاسة رئيس الحكومة،في القضايا والنصوص التالية :

السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري،السياسات العمومية،السياسات القطاعية،طلب الثقة من مجلس النواب،قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها،القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام

[1] احمد حضراني،**السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب 2011**،منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد14،اكتوبر2016،

العام،مشاريع القوانين،ومن بينها مشروع قانون المالية ،قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب،مراسيم القوانين،المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري.

وتعمل الحكومة تحت سلطة رئيسها على تنفيذ البرنامج الحكومي تبعا لأحكام الفصل الثالث والتسعين من دستور 2011،ولهذا الغرض فالإدارة موضوعة تحت تصرفها،كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية[1] .

ممارسة رئيس الحكومة السلطة التنظيمية ،ويمكن أن يفوض بعض سلطه للوزراء وتحمل المقررات التنظيمية،الصادرة عن رئيس الحكومة،التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها(الفصل 90).

الاختصاصات المشتركة بين الملك ورئيس الحكومة:

وسع الدستور الجديد من اختصاصات الحكومة،فرئيسه يشارك في اتخاذ القرار في مجال السياسات العمومية،وبشكل تابع لرئيس الدولة.

ثالثا: مشاركة رئيس الحكومة للملك في المجال التنفيذي:

يشارك رئيس الحكومة الملك في اتخاذ القرار العمومي المندرج قي إطار السلطة التنفيذية .

لرئيس الحكومة سلطة اقتراحيه في المجال السياسي والإداري،ففيما يتعلق بالجانب الأول فرئيس الحكومة يقترح على الملك تعيين أعضاء الحكومة،ويطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر،من أعضائها (الفصل 47) أما بخصوص الشق الثاني،فالمقصود بذلك التعين في المناصب والوظائف المدنية السامية،التي يمتلك الملك فيها سلطة التعيين (والي بنك المغرب والسفراء والولاة والمسؤلين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي وعن المؤسسات والمقاولات العمومية والإستراتيجية)والتي تتم باقتراح من رئيس الحكومة وبمبادرة من الوزير المعني،تبعا لأحكام الفصل التاسع والأربعين من الدستور ،أما التعيين في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية ،وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية ،فهي منوطة برئيس الحكومة،والقابلة للتفويض حسب مقتضيات الفصل الواحد والتسعين.

[1] احمد حضراني،**السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب 2011**،منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد14،اكتوبر 2016

المجلس الوزاري والقرارات الحاسمة :يعتبر المجلس الوزاري الإطار الذي تتخذ فيه القرارات السيادية والإستراتيجية كحالة الحصار وإشهار الحرب،فبالنسبة لحالة الحصار،المتحدة من لدن الملك،بواسطة ظهير،يوقعه بالعطف رئيس الحكومة،تبعا لأحكام الفصل الرابع والسبعين من دستور 2011 إما مقتضيات الفصل التاسع والتسعين منه فقد قضت باتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري وبعد إحاطة البرلمان علما بذلك فالمجلس الوزاري أداة لاتخاذ قرارات غير عادية،تسجل حضور رئيس الحكومة ،ورغم أن الملك هو الذي يرأس المجلس الوزاري،فان هذا الأخير ينعقد بمبادرة من الملك،او بطلب من رئيس الحكومة.ويمكن للملك ان يفوض لرئيس الحكومة ،بناء على جدول أعمال محدد، رئاسة المجلس الوزاري وهذا التفويض هو من مستجدات الفصل الثامن والأربعين من دستور.2011[1]

رابعا: الدور الاستشاري لرئيس الحكومة :

يحاط رئيس الحكومة بما يعتزم الملك القيام به من إعمال وقرارات،سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية.فعلى المستوى الأول،فرئيس الحكومة يستشار من لدن الملك عند إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة (الفصل 47)،أو إخباره عند عزم الملك حل مجلسي البرلمان معا أو احدهما (الفصل96)[2].

ويستشار رئيس الحكومة كذلك من لدن الملك ،عند إعلان حالة الاستثناء،فقد نصت مقتضيات الفصل التاسع والخمسين من الدستور على حالة الاستثناء،ذلك كما يلي(إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية،أمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة،ورئيس مجلس النواب،ورئيس مجلس المستشارين،ورئيس المحكمة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة.ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية،ويقتضيها الرجوع،في اقرب الآجال،إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية .

لا يحل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية.تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة.ترفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها،وباتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها

ومن خلال الاختصاصات الموكلة للحكومة ورئيسها وجب الإشارة انه تناط برئيس الحكومة بعض الاختصاصات الأخرى،ذات الطابع التنظيمي،فإذا كان الملك يرأس المجلس الوزاري،ورئاسة المجلس الأعلى

[1] احمد حضراني،مرجع سابق
[2] دستور المملكة المغربية2011

للأمن (الفصل54)،فالإمكانية متاحة لرئيس الحكومة ليرأس المجلسين معا،ولكن بتفويض من الملك،وعلى أساس جدول أعمال محدد،و هاته الرئاسة التفويضية من مستجدات دستور 2011.

وعموما جهازي المجلسين الحكومي والوزاري يشكلان أدتين للتنسيق والتعاون وتبادل الآراء بين أعضاء الفريق الحكومي عن طريق المجلس الأدنى(مجلس الحكومة)،وكذا لتحضير القضايا التي سيتم عرضها على المجلس الأعلى(المجلس الوزاري)،وليتوج في إطار هذا الأخير باتخاذ القرارات في القضايا الكبرى والإستراتيجية .وان كان تواجد المؤسستين الحكومية والوزارية يعزز بنيان النظام الدستوري المغربي القائم على أساس فصل السلط،وتوازنها وتعاونها،لكن الواضح على أن هناك تبعية تامة للحكومة ورئيسها للمؤسسة الملكية،في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،والتي تعزز المكانة والاختصاصات التي يتمتع بها الملك [1]

من خلال ما تقدم تبرز ان السلطة التنفيذية في المملكة المغربية سلطة برأسين.

حيث الملك هو الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي،بما أن الملكية المغربية تسود وتحكم،رغم أن الدستور الجديد نص على إلزامية اختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز في انتخابات الغرفة الأولى،ذلك أن المؤسسة الملكية مازالت تبسط نفوذها على الحكومة من خلال عدة مظاهر:

1-مسؤولية الحكومة أمامها،وظيفيا وعضويا،قبل حتى أن تكون مسؤولة أمام البرلمان،ومن ثم الهيئة الناخبة أو الشعب،وهنا لا يجب أن يغيب عن البال بأن الملك مازال هو الذي يعين الحكومة،تماما كما في دستور 1996الفصل24 وما جاء به دستور2011 .

2-من خلال الرئاسة الفعلية للمجلس الوزاري كلما تم التطرق لمسألة المجلس الوزاري بالنظام الدستوري المغربي إلا وبدت ثنائية الجهاز التنفيذي واضحة المعالم أكثر،فالملك من جهة يرأس المجلس الوزاري،الذي يعتبر بمثابة حكومة تحت الرئاسة الفعلية للملك،ومن جهة أخرى فان الحكومة تعمل تحت سلطة رئيسها-على تنفيذ برنامجها وعلى ضمان تنفيذ القوانين،كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية،فضلا عن وظيفتها التشريعية(المجال التنظيمي)

يظل الملك إذن-وكما كان منذ دستور1969-هو الذي يرأس المجلس الوزاري،مع ملاحظة ان دستور2011اتاح إمكانية تفويض رئيس الحكومة بناء على جدول أعمال محدد.وعليه فهو الملك،رئيس الدولة وممثلها الأسمى،يعد رئيس الجهاز التنفيذي المباشر،وهو ما يتيح له أن يكون على علم بنشاطات الحكومة في مختلف

[1] احمد حضراني ، مرجع سابق،ص70-71

المجالات،وبالتالي تبقى أعمال الحكومة الأخرى التي تكون تحت رئاسة رئيسها (أي رئيس الحكومة المسؤول أمام الملك)مجرد مشاريع تحضيرية لن ترى النور إلا بعد أيؤشر عليها المجلس الوزاري بصفته أعلى هيئة تقريرية على مستوى الجهاز التنفيذي،الى جانب ذلك يرأس الملك عمليا عددا من المؤسسات والمجالس الوطنية،بصفة مباشرة ،ويراقب أعمالها ويتتبعها،وكل هذا انطلاقا من الحفاظ على عملية التوازنات باعتبار الملك هو ضامن التنوع الإثني،التعدد السياسي،والحقوق والحريات الأساسية،وحسن سير القضاء....مما ينتج عنه تحييد المؤسسات الحساسة.[1]

ورغم دسترة مجلس الحكومة الفصل 92 فانه يبقى مجرد مجلس للتداول وليس التقرير ورئيس الحكومة ملزم باطلاع الملك على خلاصات مداولات المدلس ،وتم إحالة العديد من الصلاحيات التنفيذية إلى المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك وكذلك القضايا الأمنية والإستراتيجية إلى المجلس الأعلى للأمن الذي يترأسه الملك .كما أن هناك حرص مبالغ فيه على الانتقاص من صلاحيات الحكومة بحصر مجالات برنامجها الحكومي في ميادين السياسة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والخارجية .كما انه قلص كذلك في صلاحيات الحكومة بمبرر الحكامة الجيدة من خلال دسترة العديد من المؤسسات (المجلس الوطني لحقوق الإنسان،مجلس الجالية المغربية بالخارج ،الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ،الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري،مجلس المنافسة،الهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها....وهي كلها هيئات تعمل تحت إشراف الملك الذي يعين أعضاءها ،كما ان لا سلطة للحكومة على مديري المؤسسات الأمنية رغم انها مجرد مديريات تابعة لوزارة الداخلية،ولا سلطة كذلك للحكومة على العمال والولاة والسفراء ووالي بنك المغرب الذين يعينهم الملك في المجلس الوزاري.[2]

كما يمكن القول إن الإشكالات المتعلقة بالسلطة التنفيذية، رغم ما طبع دستور 2011 من مستجدات تتعلق باختيار رئيس الحكومة وبصلاحياته، فقد كان من الخلاصات الأساسية في هذا الموضوع كذالك أن المؤسسة الملكية تبقى هي الفاعل الأبرز في العديد من مجالات ومناحي الحياة السياسية، سواء تعلق الأمر بقضايا السياسة.[3]

---

[1] عبد العزيز غوردو،**الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي**، إي-كتب،لندن،نوفمبر 2015

[2] عمر احرشان،**المغرب في سنة 2011**،طبعة2012،مطبعة المعارف الجديدة الرباط. 2012

[3] محمد منار، **حوار حول "مغرب ما بعد حراك 2011 ماذا تغير؟"،المركز المغربي للابحاث وتحليل السياسات،مقال**http://www.cemrap.org **تاريخ الاطلاع 2016/03/26**

.الداخلية أو الخارجية، مما قلص من مجال المبادرة لدى رئيس الحكومة، حتى في بعض الأمور التي تدخل مبدئيا في صلب اختصاصاته الدستورية، بل مما أسهم في ذلك هو زهد رئيس الحكومة في بعض اختصاصاته كما حددها الدستور، ظنا منه أن ذلك يساعد على كسب ثقة المؤسسة الملكية. كما تأكد من خلال إحدى

الدراسات صعوبة الحديث عن توازي و تعايش بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، فهذا الأخير ورغم أهمية المشروعية الانتخابية التي ينبثق عنها يبقى في أخر المطاف مجرد فرد في الرعية بالنظر إلى آلية البيعة التي تبقى في النسق السياسي المغربي أهم وأسمى من آلية الانتخاب.

خلاصة الفصل الثالث

تلعب المؤسسة الملكية الدور البارز في صناعة القرار السياسي بالمملكة المغربية ،ويعود هذا الى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية ،ويرجع ذلك الى الامتداد التاريخي الديني السياسي وبتالي ومن خلال هذه الصلاحيات تقف المؤسسة في وجه أي تحول ديمقراطي يكون خارج إطارها .

-يتمتع الملك المغربي بسلطات وصلاحيات سياسية ودستورية لا تضاهيها سلطات أخرى فله دور رئيسي وحاسم في النظام الملكي.

- المؤسسة الملكية تبقى هي الفاعل الأبرز في العديد من مجالات ومناحي الحياة السياسية، سواء تعلق الأمر بقضايا السياسة الداخلية أو الخارجية.

-للمملكة المغربية ثوابت لا يمكن الاستغناء عليها ويمكن التنافس فيما هو غير الثوابت ومن بين ثوابت الأمة الملك ومرجعيته الدينية التاريخية التي لا جدال فيها.

-احتكار الملك للحقل الديني،ودعم الملك للمؤسسة الدينية .

- للملك مكانه مركزية خاصة داخل النسق السياسي المغربي.

-للملك صلاحيات تشريعية واسعة لا يمكن للمؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية الاعتراض عليها ،وهنا تكمن إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المؤسسة الملكية.

الخاتمة

حافظ الملك على مكانته المركزية داخل النسق السياسي المغربي على امتداد توليه الحكم والى سنة2016 ،من خلال تحكمه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية و الأمنية والخارجية، بصفة مباشرة وغير مباشرة، بحكم الدستور و القانون والممارسة السياسية .

اتخذت الديمقراطية في المغرب نموذجا خاصا بها بحيث أن هذا النموذج مازال في طور التأسيس للديمقراطية الحقيقة،ويرجع هذا النموذج الخاص إلى أسباب عديدة من بينها أن ديمقراطية المغرب يصنعها الملك من جهة واحدة وتستعمل الأحزاب السياسية لتزكية الملك ويعود هذا إلى العلاقة الشائكة بين الطرفين المؤسسة الملكية من جهة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني من جهة ثانية فهي علاقة تعايش وصراع ولا يجب التخلي على إطار ثوابت الأمة كمرجعية لا يجوز الاختلاف حولها وبتالي تتنافس الأحزاب فيما هو دون الثوابت .

ولقد وقفت الأحزاب السياسية في وجه التحول الديمقراطي في المملكة المغربية وهذا من خلال الدعم المالي والمساندة التي تقدمها المؤسسة الملكية بالإضافة إلى تغلغل المؤسسة الملكية داخل الأحزاب السياسية والذي يظهر في تقرب القيادات الحزبية للبلاط الملكي ودعم النخب السياسية المساندة للملك في البقاء والاستمرار في قيادة الحزب .

كما لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما في إنتاج نخب سياسية وفق نظام الولاءات فالمناضلين في الحزب السياسي كان هدفهم الوصول إلى النخبة الحاكمة والعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية، كما برز كذالك غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التي تتغنى بالوصول إلى ديمقراطية حقيقية.

ولعب المجتمع المدني دورا في الوقف في وجه التحول الديمقراطي وهذا من خلال المساندة المادية والمعنوية والقانونية من خلال التنظيم الهيكلي والاعتراف بها .

حيث انه كانت المؤسسة الملكية تقدم لهذه التنظيمات جميع أنواع الدعم ،وظهر المجتمع المدني في مجموع النقابات،جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الجهوية الجمعيات النسائية الجمعيات الثقافية الامازيغية الجمعيات الاجتماعية والتطوعية و التي كان لها التأثير المباشر على جميع شرائح المجتمع المغربي .

ولقد ساهمت هذه التنظيمات على مساندة المؤسسة الملكية و ضمان عدم المساس بمقدسات المملكة المغربية مما جعل من هذه التنظيمات الشغل الشاغل للمؤسسة الملكية مما جعل المؤسسة الملكية تعمل على دعمها

لأنها تساهم في بناء المجتمع المغربي من الداخل و تتطلع إلى حل مشاكل الشعب المغربي ضف إلى ذلك ان هذه التنظيمات تعتبر المنبر الوحيد الذي يملكه الشعب المغربي في التعبير على وجهت نظره بالنسبة لسياسة الحكومة.

كما تلعب المؤسسة الملكية الدور البارز في صناعة القرار السياسي بالمملكة المغربية ،ويعود هذا الى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الملكية ،ويرجع ذلك الى الامتداد التاريخي الديني والسياسي وبتالي تقف المؤسسة الملكية في وجه أي تحول ديمقراطي يكون خارج إطارها، وان أي إصلاح سياسي يكون من الأعلى أحادي الاتجاه من طرف المؤسسة الملكية مما يجعل هذا الإصلاح جزئيا وانتقائيا يمكن اعتباره مجرد توفير للواجهة الديمقراطية .

قائمة المراجعَ

الكتب

1-احمد حضراني،**السلطة التنفيذية على ضوء دستور المغرب2011**،منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد14،اكتوبر2016،

2-إسماعيل الشطي وآخرون،**مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**،ط2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

3-إعداد مركز دراسات الوحدة العربية،**مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**،بيروت 2009.

4-برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**،ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

5-بلقيس أحمد منصور ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخري**،القاهرة،مكتبة مدبولي،2004

6-بوحنية **قوي المجتمع المدني الجزائري الوجه الاخر للممارسة الحزبية**،المغرب الموحد،عدد10،جانفي2011

7-توفيق حسنين إبراهيم،**النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

8-توفيق محمد الشاوي، **أعلى مراتب الديمقراطية الشورى**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1994

9-ثروت مكي ، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي تجربة مصر1952-1967** ، القاهرة عام الكتاب 2005

10-جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ما جد نعمة وعبود عطية، .بيروت :دار الوحدة للطباعة والنشر ،1982

11- حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، بيروت: دار الشروق ، 1993

دستور المملكة المغربية 2011

12- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2004.

13-زين العابدين حمزاوي ،**أسس هيمنة المؤسسة الملكية ،نموذج إمارة المؤمنين في المغرب**، المجلة العربية للعلوم السياسية،عدد19،جوبلية2008

14-زين العابدين حمزاوي، **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 16 أكتوبر 2007.

15- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة:[د د ن]، 2007

16-سلام الكواكبي، **حالة الإصلاح في العالم العربي**2009 2010 مقياس الديمقراطية العربي المستقبل العربي،عدد 377 يونيو 2010

17-صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد : جامعة بغداد، 1991

18-صامويل هنتنختون،**الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الكويت :دار سعاد الصباح،1993

19-عبد العزيز غوردو،**الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي**، إي-كتب،لندن،نوفمبر2015.

20-على خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

21-علي خليفة الكواري،**جوهرة الديمقراطية لايتعارض مع جوهر الإسلام**،المستقبل العربي،عدد374، 2010.

22-عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر :المؤسسة الوطنية

23-عمر احرشان،**المغرب في سنة 2011**،طبعة2012،مطبعة المعارف الجديدة الرباط.2012

24-فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

25-محمد كامل ليلة،**النظم السياسية الدولة والحكومة**،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر(د.ت.ن)

26-هند عروب،**مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**،الرباط،دار الأمانن،2009.

المقالات

1-فريد علواش،أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية،ورقة بحثية في **الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر**،**2005**.

2-فهيمة خليل احمد العبد،الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني،بحث مقدم الى **مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني**،**الكويت 2006/11/10**

3-كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي،دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم ،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد20،أكتوبر 2008.

4-مارينا أوتاوي،عمر حمزاوي،الأحزاب العلمانية في العالم العربي/الصراع على الجبهتين،**أوراق كارنيغي،مؤسسة كارتيغي للسلام الدولي،وشنطن ،2007.**

5-محمد عابد الجابري،الديمقراطية وحقوق الإنسان،كتب في جريدة النهضة ،**اصدرته منظمة اليونسكوعام 1996عدد95،الأربعاء 05 تموز2006**

6-محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب،**المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد19،جويلية2008.**

الأطروحات دكتوراه والمذكرات الماجستير الجامعية

33-أحمد باي، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية،** دراسة مقارنة الجزائر ومصر رسالة دكتوراه . قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر ،2009

34-إلهام نايت سعيدي،**طبيعة عملية التحول الديمقراطي** ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة

35-بالعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008** رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009.

36-بلقيس احمد منصور ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي،دراسات تطبيقية،** مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة 2004

37-بن عمير جمال الدين ، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** ، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2006 .

38-حبيب الله شرقي،**الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور2011**،بحث لنيل الإجازة في القانون،جامعة ابن زهر اكادير،القانون العام.

39-حسن بن كادي،**التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**،رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008

40-حسن صالح على أيوب **افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية** 1993-2003 كعامل محوري،رسالة ماجيستر،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2006.

41-خننو فاتح ،**بناء الأنظمة السياسية:الجزائروالمغرب**-دراسة مقارنة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2010-2011.

42-رشيد الإدريسي،التحول الديمقراطي في المغرب،نحو معالجة مؤسساتية لملف انتهاكات حقوق الإنسان،المغرب الموحد،العدد01،11فيفري2011.

43-زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 .

44-سفيان ناشط، عثمان تليمة ،**الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات و الرهانات**،بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام،جامعة الحسن الأول،2013-2014

45-طارق عاشور **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري**،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

46-عمر حمزاوي،الانتخابات التشريعية المغربية،2007،النتائج والانعاسات،اوراق كارنيغي 11سبتمبر2007.

47-عبد الرحمان النوضة،**تحليل دستور المغرب 2011**،هل هو ديمقراطي أم استبدادي2011

48-علي سلمان صايل،**النظام السياسي في المملكة المغربية**،قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية،دراسات دولية

49-عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004**،رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005

50-غسان كريم مجذاب،**دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية**،كلية العلوم،الجامعة المستنصرية

51-ليلي سيدهم،**إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2009.

52-محمد لمين لعجال،**معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2005.

53-موزاي بلال،**دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تبسة،

54-نبيل كريبش،**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**،رسالة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007.

55-يوسف بوشويحة،**دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011.2012.

الشبكة العنكبوتية

56-الأناضول، **4 سيناريوهات في حال فشل بنكيران في تشكيل الحكومة المغربية**،تاريخ النشر 2017/01/11 http://www.alayam24.com تاريخ الاطلاع2017/03/12

57-حسن أهويو،**التحكيم الملكي في تشكيل الحكومة الجديدة**،مقال، http://www.jadidpresse.com تاريخ الاطلاع 2017./03/25

58-عادل عبد الغفار،**المغرب:معضلة الملك**،مقال https://www.brookings.edu تاريخ النشر02مارس2017،تاريخ الاطلاع 2017./04/12

59-عبد الرزاق بنان فلالي:**مشروع قانون الاحزاب المغربي بين مسعى تاهيل الاحزاب.** http://www.alarabiya.net تاريخ الاطلاع 2017./04/05

60-عتيق السعيد،**التحول الديمقراطي ورهانات الإصلاح الإداري بالمغرب مقال2014** ،http://m.cawalisse.com، تاريخ الاطلاع2017/03/04

61-عزيز أدمين، **مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب** http://idamine.blogspot.com تاريخ الاطلاع 2017/02/14

62-علي اكو، **الشأن العام الوطني بالمغرب** ،مقال http://www.alkanounia.com الاطلاع 2017/03/15.

63-قائمة الأحزاب السياسية في المغرب،http://www.maroc.ma/ar تاريخ الاطلاع/2017/03

64-محمد زاهي بشير المغريبي،**الديمقراطية والإصلاح السياسي** مراجعة عامة للأدبيات http://www.arabrenewal.info تاريخ الاطلاع 2017./03/03

65-محمد منار، **حوار حول مغرب ما بعد حراك 2011 ماذا تغير؟**،**المركز المغربي للابحاث وتحليل السياسات**،**مقال**http://www.cemrap.org **تاريخ الاطلاع 2016/03/26**

66-معتز بالله عبد الفتاح،**التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية:موجود في:** https://archive.islamonline.net/?p=10533 تاريخ الاطلاع 2017/03/01

67-معتز بالله عبد الفتاح،**التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية موجود في:** https://archive.islamonline.net/?p=10533 الاطلاع 2017/03/01

68-مقال البرلمان المغربي: **صلاحياته وطريقة انتخابه**، المصدر : الجزيرة http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2017/03/16

69-مقال، مصدر الجزيرة،**متكات الحكم الملكي في المغرب**،http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع2017./03/17

70-هشام أعناجي،**أزمة الفصل 47 بالمغرب..الخيارات للملك وحده**،مقال تاريخ النشر،2017/03/25 http://www.huffpostarabi.com تاريخ الاطلاع2017./03/29

71-يونس برادة،**الإشكالية الانتخابية في المغرب**،مقال منشور موقع التجديد العربي الرابطhttp://www.arabrenewal.org نشر في2007/07/29 تاريخ الاطلاع 2017/03/15.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص الدراسة	04-01
مقدمة	07-05
الاشكالية	14-08
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	15
المبحث الأول:مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به	18-16
اولا : ماهية التحول الديمقراطي	21-19
ثانيا: التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به	24-22
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه	25
اولا: الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي	32-26
ثانيا: أنماط ومداخل التحول الديمقراطي	38-33
الفصل الثاني : إشكالية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية	39
المبحث الاول: إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى فعاليات المجتمع السياسي	40
اولا: إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى الأحزاب السياسية	47-43
ثانيا: إشكالية التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المدني	49-48
المبحث الثاني: الفراغ السياسي في الحكومة المغربية في الفترة 2011-2016	50
اولا: قراءة في سياق الفراغ السياسي في الحكومة المغربية	53-51
ثانيا: دور المؤسسة الملكية في إدارة الفراغ السياسي في الحكومة المغربية	56-54
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث : المؤسسة الملكية في المغرب وسياق التحول الديمقراطي	59
المبحث الأول :الامتدادات الشرعية للمؤسسة الملكية المغربية	60
اولا:الامتداد التاريخي الديني	63-61
ثانيا:الامتداد السياسي	64
المبحث الثاني: الاقتراب المؤسساتي للمهام الدستورية للعاهل المغربي وفقا لدستور 2011	69-65
اولا:المؤسسة التشريعية	73-70
ثانيا:الحكومة في المملكة المغربية	80-74
خلاصة الفصل الثالث	81
خاتمة	83-82
قائمة المراجع	90-84
فهرس المحتويات	91